جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

أثر نظام المعلومات المالي في تحديد الهيكل التمويلي الامثل في المؤسسة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بني سليمان

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في علوم التسيير تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين:

وزناوي اعمر
خزيمي بوعلام

تحت إشراف الأستاذ:

شلابي نعيمة

اللقب والاسم	الجامعة	الرتبة	الصفة
علوطي محمد الامين	جامعة المدية	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
شلابي نعيمة	جامعة المدية	استاذة التعليم العالي	مشرفا
بوشنافة الميسوم	جامعة المدية	استاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 - 2024

شكر

الحمد لله رب العالمين القائل :

<< رب اوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت على وعلى والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين >>

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا

لإتمام هذا العمل المتواضع

كما يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر ووافر الإمتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف على ما بذله وقدمه لنا من نصح وارشاد .

كما نتقدم بجزيل الشكر للجنة المناقشة الموقرة

شكرا لكم جميعا

إهدء

الى التي حملتني وهنا على وهن وسهرت الليالي في الصغر

ومدت لي يد العون في الكبر،

الى نبع الحنان وسر الامان وزينة الوجدان وأعز ما أملك في هذه الحياة

امي الغالية حفضها الله واطال في عمرها

الى من لا استطيع رد فضله طول حياتي

وكان درع الامان ومرشدي وسندي في هذه الحياة

أبي الغالي حفضه الله واطال في عمره

الى الزوجة الكريمة

إلى كل أبنائي الأعزاء

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

اعمر

إهداء

أهدي عملي هذا إلى:

إلى روح أخي أحمد وأبي الطاهرتين

إلى من علمني معنى الكفاح و جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب ،إلى من زرع في نفسي إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ، إلى رمز التضحية و قوة الإرادة ، .مثال للصمود ، إلى اخي العزيز عيسى أطال الله في عمره

إلى من رفعتني بدعواتها و دعمها في كل خطوة من خطوات الحياة ، إلى من غمرتني بحبها و حنانها ، إلى من أنارت دربي بصلواتها ، إلى من ربتني على حب العلم ، إلى من كانت رمزا للعطاء ، إلى أغلى ما في هذا الوجود أمي الغالية أطال الله في عمرها .

إلى منبع الحنان الثاني ورفيقة دربي وسندي وداعمتي في كل الظروف زوجتي العزيزة

و إلى ملاك قلبي ابيتي مريم سجود

إلى من قضيت معهم أجمل أيام حياتي وعشت معهم أحلى الذكريات فكانوا أسعد الناس بنجاحي و أعني بكلامي إخوتي وأخواتي وجميع أفراد عائلتي

الى كل عمال البريد مكتب بني سليمان وعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بني سليمان والاستاذ ساري علي

وفي الأخير إلى جميع الأصدقاء و الأحباب والزملاء الذين عرفتهم و رافقوني في مشواري الدراسي

و إلى كل من علمني حرفا طيلة فترة دراستي من التعليم الابتدائي إلى الجامعي أساتذتي الكرام.

إلى جميع هؤلاء اهدي ثمرة جهدي.

بوعلام

المستلخص:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور نظام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية ، من خلال تحسين جودة القوائم المالية ، ودوافع استخدامه بما يدعم المؤسسة للوصول إلى أهدافها التي تحقق لها العديد من المزايا جراء تفعيل نظام المعلومات و إلى تحديد الهيكل التمويلي الأمثل في تحسين أداء المؤسسة من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في تحديد الوضعية المالية .

كما استخدمنا المنهج الوصفي في الجزء النظري والتحليلي في الجزء التطبيقي باستخدام برنامج التحليل الاحصائيspss لتحليل معلومات الاستبيان المقدم لعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بني سليمان.

وخلصت الدراسة الى ان لنظام المعلومات المالي اثر كبير في تحديد الهيكل المالي الامثل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في بني سليمان.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المالي، المؤسسة، الهيكل التمويلي الأمثل،بنك الفلاحة والتنمية الريفية بني سليمان.

Summary:

The study aimed to shed light on the role of the financial information system in making financing decisions in the economic institution, by improving the quality of the financial statements, and the motives for its use in order to support the institution in reaching its goals, which achieve many advantages for it as a result of activating the financial information system, and to determine the optimal financing structure. In improving the organization's performance through the effective role it plays in determining the financial position.

We also used the descriptive approach in the theoretical part and the analytical approach in the applied part, using the statistical analysis program SPSS to analyze the information of the questionnaire submitted to the workers of the Bank of Agriculture and Rural Development - Beni Slimane.

The study concluded that the financial information system has a significant impact in determining the optimal financial structure for the Bank of Agriculture and Rural Development in Beni slimane.

Keywords: financial information system, institution, optimal financing .structure, Bank of Agriculture and Rural Development, Beni slimane

فهرس المحتويات

شكر .....–
إهدء.....–
المستخلص .....–
فهرس المحتويات.....I- II
قائمة الجداول III
قائمة الأشكال IV
مقدمة ....أ– ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المعلوماتي المالي في المؤسسة..... 1
تمهيد 2
المبحث الأول: عموميات حول النظام المعلوماتي في المؤسسة 3
المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات في المؤسسة 3
المطلب الثاني : العوامل التي تبرر الحاجة إلى نظام المعلومات كقاعدة لاتخاذ القرارات 19
المبحث الثاني : ماهية النظام المعلوماتي المالي في المؤسسة 20
المطلب الأول :مفهوم النظام المعلومات المالي في المؤسسة 20
المطلب الثاني : العلاقة بين نظام المعلومات الإدارية و نظم المعلومات المالية و أهم مقوماته.....31
خلاصة 34
الفصل الثاني: الإطار النظري للهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة 35
تمهيد.....36
المبحث الأول: عموميات حول الهيكل التمويلي الأمثل 37
المطلب الأول: ماهية الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة.....37
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهيكل التمويلي 51

المبحث الثاني: أسسيات حول النسب المالية وتكلفة الأموال والرفع المالي 57
المطلب الأول: نسب الهيكل المالي.....57
المطلب الثاني: تكلفة الأموال والرفع المالي 61
خـلاصــة.....68
الفصل الثالث: تبيان أهمية نظام المعلومات المالي في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل(بنك بدر في بني سليمان).....69
تمهيد.....70
المبحث الأوّل: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR 71
المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية 71
المطلب الثاني: وكالة بني سليمان لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 75
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.....80
المطلب الأول: منهجية الدراسة.....80
المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان.....83
المطلب الثالث: تحليل الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.....88
المبحث الثالث: التحليل الاحصائي لمحاور الدراسة الميدانية.....93
المطلب الأول: تحليل محاور الدراسة.....93
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.....97
خلاصة الفصل.....101
الخاتمة.....103**Erreur ! Signet non défini.**
قائمة المراجع.....108
قائمة الملاحق 113

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنون الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-3):	درجات مقياس ليكرت الخماسي	81
الجدول رقم (2-3):	تقدير الاتجاهات وفقا لمقياس ليكرت الخماسي:	81
الجدول رقم(3-3):	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات أداة الدراسة.	83
الجدول رقم (4-3):	الاتساق الداخلي لعبارات محور الأول: نظام المعلومات المالي	84
الجدول رقم (5-3):	الاتساق الداخلي لعبارات محور الثاني: الهيكل التمويلي الأمثل.	85
الجدول رقم (6-3):	الاتساق البنائي لأداة الدراسة	86
الجدول رقم (7-3):	معامل ألفا كرونباخ لمحوري الدراسة وأداة الاستبيان.	86
الجدول رقم(8-3) :	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	87
الجدول رقم(9-3):	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	88
الجدول رقم(10-3):	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	89
الجدول رقم (11-3):	توزيع أفراد العينة حسب القسم الوظيفي	90
الجدول رقم (12-3):	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في البنك	91
الجدول رقم (13-3):	عرض وتحليل المحور الأول: نظام المعلومات المالي	92
الجدول رقم (14-3):	عرض وتحليل المحور الثاني: الهيكل التمويلي الأمثل.	94
الجدول رقم (15-3):	العلاقة بين نظام المعلومات المالي والهيكل التمويلي الأمثل	97
الجدول رقم (16-3):	أثر نظام المعلومات المالي على الهيكل التنظيمي الأمثل	98

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1):	وظائف نظام المعلومات	17
الشكل رقم:(1-3):	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	72
الشكل رقم:(2-3):	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية" BADR " -بني سليمان	77
الشكل رقم(3-3) :	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	87
الشكل رقم(4-3):	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	88
الشكل رقم (5-3):	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	89
الشكل رقم(6-3) :	توزيع أفراد العينة حسب القسم الوظيفي	90
الشكل رقم (7-3):	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في البنك	91

مقدمة

تواجه المؤسسات العديد من التحديات نتيجة ما يشهده العالم من تطورات سريعة و عميقة في مجالات عديدة تنعكس بشكل أو بآخر على المؤسسات و تجعلها في صراع مع محيط يتميز بمنافسة ليس فقط لتحقيق تقدمها ولكن أيضا من أجل بقائها.

ولم تغب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم حول تحسين أداء المؤسسات لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المدرسة.

لذا وظيفة الإدارة المالية شهدت تطورا كبيرا، بحيث أسهمت في تدخلها في جميع أنشطة المؤسسة الخاصة بالحصول على رأس المال، و اعتمادها على مصادر تمويل متعددة تختلف في تكاليف وشروط الحصول عليها، فأصبحت تحدد بدقة بدائل التمويل المتاحة بغية المفاضلة بينهما و اختيار الهيكل التمويلي الأمثل، بدلالة مجموعة من المعايير الكمية و الكيفية التي تستجيب في مجملها لتحقيق أهدافها.

فالمؤسسات أخذت نتسابق في تطوير نظام المعلومات المالي و تحديثها، مراعاة للتطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات الذي يساعدها في اتخاذ قرارات مختلفة ، منها قرارات التمويل لماله من أثر في اختيار المزيج المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق هدف المؤسسة في ظل تنوع مصادر التمويل و اختلاف طرق تشكيل الهيكل التمويلي بين أموال الملكية و أموال الاستدانة، كما لهذا التنويع من تأثير و تأثر على عنصرين أساسيين في نشاط المؤسسة هما القائد و المخاطرة، بحيث نجاح العملية التمويلية حسب توفر المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المالية.

كما تمت دراسة ميدانية لمعرفة أهمية نظام المعلومات المالي و دوره في تحديد الهيكل التمويلي للأمثل و تم اختيار بنك الفلاحة و التنمية الريفية بني سليمان.

الإشكالية :

وللإحاطة بجوانب الموضوع نطرح الاشكالية التالية :

ما مدى تأثير نظام المعلومات المالي في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة.؟

التساؤلات الفرعية :للإجابة على الاشكالية نقترح الأسئلة التالية :

1 – كيف يساهم النظام المعلومات المالية في تحسين اتخاذ القرارات في المؤسسة ؟

2 – ما المقصود بالهيكل التمويلي الأمثل؟

3 –هل يساعد نظام المعلومات المالي في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

فرضيات البحث:

- لنظام المعلومات المالي عدة خصائص و أهداف و عوامل تبرز أهميته في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

- للهيكل التمويلي الأمثل معايير و خصائص تجعل من متخذ القرار التقيد بها، رغم وجود العديد من الاختلافات في تفسيره.

- وجود فعالية لنظام المعلومات المالية في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

أهمية الموضوع :

إن أهمية اختيار الموضوع راجع إلى الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المالي في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة من خلال توفير المعلومات المالية للمؤسسة و المتعلقة بمختلف مصادر التمويل الممكنة و تكلفة الأموال و كذا السب المالية و الرفع المالي، بالإضافة إلى تحديد مختلف العوامل المؤثرة سواء داخلية أو خارجية، التي يتمكن من خلالها متخذ القرار من اتخاذ قرارات مالية سلمية تحقق من خلالها أهداف المؤسسة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال التطرق إلى الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية :

-التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المالي، مع تبيان مختلف خصائص، وأنواعه و أهدافه.

-التطرق إلى إظهار الإطار النظري للهيكل التمويلي الأمثل من خلال معرفة ماهيته وخصائصه و محدداته و مصادره و مختلف النظريات المفسرة له ، مع إبراز الجوانب النظرية للنسب المالية ، وتكلفة الأموال و الرفع المالي للهيكل التمويلي الأمثل .

-إبراز أهمية نظام المعلومات المالي بالنسبة للهيكل التمويلي الأمثل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

دوافع اختيار الموضوع:

لكل باحث أسبابه و دوافعه و مبرراته التي تجعله يختار موضوع دراسته و التي تكون ذاتية و أخرى موضوعية .

الدوافع الذاتية:

الميول المعرفية دور نظام المعلومات المالي في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة.

الدوافع الموضوعية:

- نظرا لأهمية الموضوع في مجال إدارة المالية
- وجود المصادر و المراجع التي تسهل في عملية إعداد الموضوع .
- لمعرفة دور المعلومات المالية في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل .
- لتقييم نظام المعلومات المالي في اتخاذ القرارات المالية.
- محاولة تحديد الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة.
- لتحديد ماهية نظام المعلومات المالي.

المنهج المتبع:

الغرض الإحاطة بالموضوع و نظرا لطبيعته اعتمدنا على المنهج الوصفي عند التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بكل من نظام المعلومات المالية و الهيكل التمويلي الأمثل وكذلك التطرق لمختلف النظريات المفسرة للهيكل التمويلي ، مع الاعتماد على المنهج التحليلي عند التطرق لمختلف التحاليل المتعلقة بنتائج الاستبيان و كذا مختلف النسب المالية و تكلفة الأموال و الرفع المالي.

الدراسات السابقة:

-دراسة نبيل حليمي، بعنوان" نظم المعلومات المالية و دورها في عملية صناعة القرارات المالية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة غرداية،سنة 2020.

هدفت الدراسة إلى تبيين دور المعلومات المالية في عملية صنع القرارات المالية في المؤسسة، بالاعتماد على مميزات نظم المعلومات المالية في المؤسسة، بالاعتماد على مميزات نظم المعلومات المالية بالمؤسسة، التي تعتبر مصدر الحصول على المعلومات المالية.

- دراسة كحول صرية بعنوان دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018.

وهدفت الدراسة إلى إبراز دور المحاسبة المالية، انطلاقا من تحليل القوائم المالية، المعلومة المحاسبية، ومحاولة مساهمة كل واحد منهم على حدى في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.

- دراسة محمد بوشوشة بعنوان تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016.

وهدفت الدراسة إلى توضيح مختلف السياسات التمويلية التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية من أجل تمويل نشاطها الاستثماري والاستغلالي، فوظيفة التمويل في المؤسسة هي وظيفة محورية باعتبارها تضمن استمرار المؤسسة، حيث تتعدد السياسات المتاحة أمام المؤسسة لتمويل أنشطتها وأن هذا التنوع في مصادر التمويل يأتي من تطور المحيط المالي للمؤسسة وبما توفره من تعدد لمصادر التمويل.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، وكالة بن سليمان.

- الحدود الزمانية :2024/2023

هيكل البحث:

قصد إلمام بجميع جوانب، الموضوع، و للإجابة على إشكالية الدراسة و لإثبات صحة الفرضيات ، ثم وضع خطة مترابطة و متسلسلة، بحيث تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول مستقلة شكلا مترابطة موضوعا، تسبقها مقدمة وتليها خاتمة بحيث تم تقسيم كل فصل إلى مبحثين، كل مبحث إلى مطلبين على الشكل التالي:

الفصل الأول: تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للنظام المعلوماتي المالي في المؤسسة و الثاني حول ماهية النظام المعلوماتي المالي في المؤسسة.

الفصل الثاني: تم التطرق إلى الإطار النظري للهيكل التمويل الأمثل في المؤسسة، الذي قسم إلى مبحثين الأول عموميات حول الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة و الثاني أساسيات حول النسب المالية للهيكل المالي و تكلفة الأموال و الرفع المالي.

الفصل الثالث: تم التطرق إلى تبيان أهمية نظام المعلومات المالي في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، بني سليمان– المدية) وقسم إلى ثلاث مباحث .

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية .

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة.

صعوبات البحث:

خلال إجراء التربص الميداني لأجل دراسة حالة حول الموضوع على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية سجلنا عدم وجود بعض المعلومات الكافية نظرا لطبيعة العمل و طبيعة الموضوع المراد دراسته.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للنظام المعلوماتي المالي في المؤسسة

تمهيـد:

يعتبر نظام المعلوماتي المالي في المؤسسة إحدى أهم المفاتيح الأساسية الذي من خلاله نستطيع أن نحكم على مدى نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها المؤسسة ، كما يعد هدفه الأساسي تقديم معلومات مالية تتميز بالدقة و الثقة والمصداقية تعكس الواقع المالي و الاقتصادي داخل المؤسسة ، بالإضافة إلى أنه يساعد الإدارة في القيام بمختلف وظائفها و ذلك بهدف اتخاذ مختلف القرارات ، بالإضافة إلى ذلك يعتبر أداة اتصال بين مختلف أقسام المؤسسة و بين المؤسسة و العالم الخارجي حيث كان الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات و تقدمها الهائل أثر على نظام المعلومات المالية و يظهر ذلك من خلال رغبة المؤسسات الاقتصادية في التخلي عن المعالجة اليدوية للبيانات و اقتناء طرق و برامج احدث تتميز بالسرعة و الدقة ،كل هذا دفع بالمؤسسات إلى استخدام الحاسب الالكتروني للقيام بمختلف مهامها و وظائفها.

وسوف نتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول : عموميات حول النظام المعلوماتي في المؤسسة.

المبحث الثاني : ماهية النظام المعلوماتي المالي في المؤسسة.

المبحث الأول: عموميات حول النظام المعلوماتي في المؤسسة.

تعتبر المعلومات أحد المصادر الحيوية في المؤسسة والتي تؤثر بشكل جوهري على بقائها و استمرارها كما أن النظم المكلفة بجمع ومعالجـــة ونشـر المعلومات تحتل هي الأخرى مكانـــة خاصة بيـن وظائف المؤسسة ومسيرو هذه الأخير أصبحوا ملزمين أكثر من أي وقت مضى بالتعامل معها بشكل مختلف

المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات في المؤسسة

تحتاج الادارة الى المعلومات والبيانات فتقوم بجمع البيانات ؛تصنيفها؛تحليلها ومعالجتها لاستخراج معلومات مفيدة تساعد على اتخاذالقرارات في المؤسسة.سنحاول توضيح مفهوم المعلومات

أولا المعلومات:هناك العيديد من تعاريف لمفهوم المعلومات ونذكر منها :

1.تعريف المعلومات:هي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة بحيث تعطي معنى خاص وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، تمكن الإنسان من الاستفادة منها[1].

2. مصادر الحصول على المعلومات و تدفقها: توجد وسائل متعددة للحصول على المعلومات يتم اختيار أنسبها تبعا للاحتياجات المؤسسة، وهي كمايلي :

-**البحث وفحص السجلات:** يتم ذلك عن طريق متابعة الخريطة التنظيمية، الملفات و التقارير و نماذجها، سجلات العمل، القرارات و الشكاوى بالإضافة إلى المشاكل التي سجلت حين إعداد وتنفيذ الخطط و الموازنات وكذا الخرائط.

[1] – عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائـــي، تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها، الوراق للنشر و التوزيع، عمان (الأردن) ،2009 ، ص 29 .

– **وسيلة المقابلة الشخصية** :من أهم الوسائل والطرق للحصول على المعلومات ،حيث تساعد في ملاحظة سلوك الأفراد و الجماعات ومعرفة آراءهم

–**وسيلة الاستبيان** :و يقصد بها جمع البيانات عن طريق استمارة تملأ من قبل المستجوب وبالتالي يكون هو سيد الموقف ، وتجمع المعلومات الخاصة و المستندات من الأفراد لاستبيان حقيقة الممارسات الحالية الرأي والاستطلاعات والميول ، كما أنه يمثل وسيلة مناسبة وملائمة للوصول إلى الموزعين في مناطق واسعة دون أن تكون مكلفة.

– **الملاحظة** : وتتمثل في جمع المعلومات من خلال عملية الملاحظة من خلال ذوي الاختصاص ، مثلا تسجيل ملاحظات بخصوص إحصاء المرور ، إحصاءات الرقابة على الجودة.

– **التقارير** : تتمثل في تدوين ملاحظات وآراء، قد تكون مفيدة.

– **نتائج التجارب** :تنحصر هذه على التجارب الفئات ذات مستوى علمي عالي كمهندسي الإنتاج ،التسويق و الزراعيين وكذا العلماء التطبيقيين.

و تعرف المؤسسة تدفقا داخليا بين مختلف أقسام المؤسسة من مصلحة إلى أخــرى ، وكذلك مع المحيط الخارجـــي ، و يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التدفقات:

- تدفق المعلومات المنتجة من المؤسسة نفسها.
- تدفق المعلومات من الخارج والمستعملة من طرف المؤسسة.
- تدفق المعلومات المنتجة من طرف المؤسسة والموجهة إلى الخارج.

وتدفق المعلومات يعني خروج المعلومات من مصدرها إلى جهة أخرى مستقبلة لها تكون في حاجة إليها لذلك نميز بين عدة مصادر للمعلومات وهي كمايلي :

-**المصادر الداخلية** :تعبر عن المعلومات التي تسجلها وتحتفظ بها المؤسسة على بيانات شكل وسجلات و تقارير تتعلق بأوضاع العمل و إجراءاته وظروفه وصعوباته و ذلك لاستخدامها في أغراض التخطيط و وضع المعايير و التقويم والمراقبة ، وتكون هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير الخطط والسياسات والبرامج وتقويم التنفيذ وتصحيح الانحرافات ، وتختلف المعلومات الداخلية التي يمكن أن نجدها في المؤسسة باختلاف الوظائف التي تمارسها المؤسسة وتعددها ويمكن أن تحتوي على ما يلي:

- **المعلومات المالية** : وتشمل الميزانيات التقديرية الحسابات والإيرادات والنفقات ومصادر التمويل وطرق الاستثمار والقوانين والتشريعات والأنظمة المالية.
- **معلومات تتعلق بالمشتريات والمخازن:** وتتضمن معلومات تتعلق بالموردين وأصناف السلعة وأسعارها والعقود وقوانين الشراء وميزانيات المشتريات وطرق الشحن وتكاليفه وطاقة التخزين وتقارير الجرد وسجلات الفحص[1].
- **معلومات الإنتاج:** هي المعلومات المتعلقة بتحديد متطلبات الإنتاج ومواصفات المنتجات وعدد الآلات وطاقتها الإنتاجية وساعات تشغيلها وتعطيلها وبرامج الصيانة والإصلاح ، ووضع مواصفات العملية الإنتاجية.
- **معلومات المبيعات:** وتحتوي على المعلومات الخاصة بالعملاء والمراسلات والعقود المبرمة وقوانين البيع التي تحدد نوع الأصناف التي تم بيعها وعدد وحدات وسعر بيع الوحدة منها وطريقة دفع قيمة المبيعات وطرق شحن الأصناف المباعة وتكاليف الشحن والتأمين وحسابات العملاء وديونهم.

[1] – الشيخ ولد محمد، استخدام نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الموريطانية الاقتصادية للألبان (Top Lait ، مذكرة ماجيستير، ص 99 .

- **معلومات شؤون الأفراد** : تتضمن نوع المراكز الوظيفية واختصاصات كل منها وعدد العاملين ومدة خدمتهم والأجور والتعويضات المتعلقة بهم والترقيات والمكافآت والعقوبات والتأمينات الصحية والاجتماعية والخدمات المختلفة والقوانين المتعلقة بشؤون الموظفين العاملين.
- **معلومات البحث والتطوير** : وتتضمن المعلومات المتعلقة بنوع الأجهزة والأدوات والتقنيات والتصاميم و الدراسات لتحسين المنتجات وإيجاد أنواع جديدة منها ، وتكاليف التطوير والتحسين وبراءات الاختراع والرسوم المختلفة ، هندسة المقاييس وأبحاث السوق وأبحاث المواد والإنتاج والأجهزة والعمليات و الأنظمة والقواعد التي تنظم نشاط البحث والتطوير .

– **المصادر الخارجية:** وهي المعلومات التي تصل إلى المؤسسة من المحيط الخارجي وتشمل:

- **المصادر الأولية الرئيسية:** ويتم فيها الحصول على المعلومات الأولية عن طريق:

✓ الملاحظة.

✓ التجارب.

✓ البحث الميداني.

✓ التقدير الشخصي.

- **المصادر الثانوية:** وهي علـى عكس المصادر السابقة، فالمصادر الثانوية تعنـي بأنها ليست المصـدر الأول للمعلومات مما يعني أنها تكون قد استعملت سابقا وغالبا ما نحصل عليها من:

✓ المطبوعات والمنشورات.

✓ المصادر الخارجية للمعلومات .

✓ الأجهزة الحكومية. .. الخ .

3- أنواع المعلومات: تصنف المعلومات إلى عّدة أنواع وفقا لعدة معايير[1]:

- **أنواع المعلومات وفقا لمعيار درجة الرسمية:** توجد معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية، فالمعلومات الرسمية هي كل المعلومات التي يقحمها النظام الداخلي للمؤسسة وتتضمن المتطلبات القانونية، الإجراءات الحكومية، العقود النقابية، الإجراءات المحاسبية أّما المعلومات الغير رسمية هي التي تأتي من خارج المؤسسة، وتتضمن الآراء، الحكم الشخصي، الخبرات الشخصية.

- **أنواع المعلومات وفق معيار مصدر المعلومات:** حسب هذا المعيار نجد المعلومات الداخلية التي تخص المؤسســة والمعلومات الخارجّية التي تتعلق بالبيئة، ويمكن تصنيف المعلومات أيضا حسب هذا المعيار إلى معلومات أولية والتي يتم جمعها لأول مرة والمعلومات الثانوية التي قامت المؤسسة أو أي طرف أخرى بجمعها وتخزينها مسبقا.

-**أنواع المعلومات حسب المستوى الإداري ومستوى اتخاذ القرار:** إنّ المدير في الإدارة العليا يركز على وضع الاستراتيجيات والأهداف، وفي الإدارة الوسطى يكون التركيز على التكتيك الذي من خلاله يتم تنفيذ الاستراتيجيات التي وضعت على مستوى الإدارة العليا أما في الإدارة السفلى يمكن التركيز على العمليات والإجراءات .

- **أنواع المعلومات وفق معيار درجة التغيير:** وفقا لهذا المعيار تصنف إلى معلومات ثابتة ومتغيرة، فالمعلومات الثابتة تكون نادرا ما تتغير مثل معلومات خاصة بالمستهلكين البائعين...الخ ، أما المعلومات المتغيرة فهي تتميز بعدم الثبات ومن أمثلة المعلومات المتغيرة نجد ساعات العمل، كمية المشتريات والمبيعات...الخ.

---

[1]- لامية دالي علــي ، مساهمـــة لتصميم نظام معلومات فعال لتسيير الإنتاج في ظل اقتصاد المعرفة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علوم التسيير كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014 ، ص (34-35).

- **أنواع المعلومات حسب الوظيفة:** تنقسم إلى معلومات تخص المشروبات، التسويق التمويل، المحاسبة، الموارد البشرية.

4. دور المعلومات واثارها في المؤسسة:يمكن النظر للمؤسسة من حيث خاصيتها بأنها في حاجة مستمرة ودائمة للمعلومة فهي مجال للاتصال و اتخاذ القرارات. وتعتمد المؤسسة على عملية الاتصال ، كونه وسيلة لنقل وتبادل وتوزيع المعلومات إذ يتحدد من خلاله مراكز الوظائف الأخرى بالمؤسسة، كما يتوفر لكل مؤسسة مهما كان حجمها تدفقات رسمية للمعلومات وأخرى غير رسمية ، نتيجة لذلك فحاجة المؤسسة للمعلومات سواء داخلية أو خارجية مستمرة ، وتفصيلا لما سبق يمكن التعرض لدور المعلومات في إطار المؤسسة

كما يلي:

- **المعلومات أداة لدعم التسيير** : إن مسار التسيير هو مجموعة النشاطات والقرارات التي ترتبط وتتناسق لإحداث نتائج ترغب المؤسسة في بلوغها ، كمسار التموين، ومسار تسيير الطلبات في كل نشاط من نشاطات المؤسسة ، تجمع معلومات وتخزن وتعالج وتنشر ويمكن لها حتى أن تنتج، لذلك فمسار التسيير يتطلب تشكيل نظام للمعلومات.

- **المعلومات أداة للاتصال داخل المؤسسة:** عملية توظيف المؤسسات أحدثت حاجة لنشر المعلومات لإمكانية التحكم والتنسيق بين مختلف أطراف المؤسسة ولتلبية هذا الغرض كان الفضل الكبير لتطور قواعد بيانات الشبكات والاتصال الحديث.

- **المعلومات أداة لدعم المعرفة الشخصية:** المعرفة تتشكل من النماذج المعرفية ، التي تجمع وتصفي وتعالج المعلومات،وهذه النماذج تتطور بفضل المعلومات المتاحة،وفي هذا الإطار تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في دعم المعرفة من خلال النظم الخبيرة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والنظم التحاورية المدعمة للقرار القابلة لتطبيق المحاكاة.

– **المعلومات أداة ربط مع المحيط:** تستعمل تكنولوجيا المعلومات كأداة لربط المؤسسة بالمحيط ، وهذا إضافة لاستعمالها بصفة داخلية.

ثانيا: النظام المعلوماتي

تتعلق نظم المعلومات بتدفقات المعلومات التي تدعم التدفق المادي أو غير المادي في المؤسسة من المنتجات والأسهم و الأوامر والتسليمات و الفواتير وما إلى ذلك.

– **مفهوم نظام المعلومات :** هناك عدة تعاريف لنظام المعلومات حيث عرف على انه :

- **تعريف الأول :** يعرف بأنه إطار من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع. [1]
- **تعريف الثاني :** "المدخل الذي يتعامل مع المشروع كوحدة ، ويتكون النظام من مجموعة الأنظمة و التي تعمل معا لتوفير معلومات دقيقة و في توقيت مناسب لاتخاذ القرارات الإدارية و التي تقود إلى تنظيم أهداف المشروع الكلية" [2].

2 – خصائص نظام المعلومات:يتسم نظام المعلومات بالخصائص التالية :

– **شبكة الاتصال :** يشبه نظام المعلومات حالة شبكة اتصال في انه يزود بمسارات معلومات إلى الكثير من النقاط و هو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمشروع و ربما إلى أماكن خارج المشروع [3].

[1] – كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية طبع نشر و توزيع ، الإسكندرية ،1998، ص 15 .

[2] – عبد المنعم مبارك و صلاح الدين ، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر ، 2001 ، ص 18 .

[3] – ثناء على القباني ، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإبراهيمية ، الإسكندرية مصر ، 2008 ، ص10 .

– **وسيلة تحويل البيانات وتخزينها:** يقوم نظام المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات ، و هنا توجد ثلاث مراحل أساسية في التحويل هي مرحلة الإدخال ، مرحلة التشغيل ، مرحلة الإخراج.

و ترتبط بهذه المراحل عدة وظائف هي تجميع البيانات و تشغيل البيانات وإنتاج المعلومات كما يتم تنفيذ وظائف أخرى هي رقابة البيانات وإدارة البيانات[1] .

– **إدخال البيانات واستخراج المعلومات:** يتم إدخال البيانات لإجراء عمليات التشغيل خلال مرحلة

المدخلات بينما يتم استخراج المعلومات من خلال مرحلة المخرجات ، و بالتالي فان البيانات تمثل المواد الأولية التي يتم تحويلها إلى معلومات كمنتج نهائي[2].

– **مستخدمو المعلومات:** يتم إنتاج المعلومات من نظام المعلومات بالمشروع و ذلك ليستخدمه أي من المستخدم الداخلي أو المستخدم الخارجي، و يشمل المستخدم الداخلي المدريين و الموظفين بالمشروع ، أما المستخدم الخارجي فيشمل كافة الجهات المهتمة خارج المشروع مثل الدائنين و الموردين و العملاء و حملة الأسهم و الوكالات الحكومية و اتحادات العمال[3].

إن نظام المعلومات بأي مؤسسة له ثلاثة أهداف أساسية هي[4]:

- التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار.
- التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي الروتيني .
- التزويد بالمعلومات.

[1] – الشيخ ولد محمد، المرجع نفسه ، ص 5 .

[2] – كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

[3] – ثناء على القباني ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

[4] – ثناء على القباني ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

– **التغذية العكسية:** أن يوفر النظام القدرة على التعديل وفقا للظروف الناتجة مـن التفاعل مع البيئة و هـذه الظروف يجب أن يسمح لها بالتأثير على أنشطة النظام و يتم ذلك باستخدام أسلـوب التغذية المرتدة عـن طريـق استرجاع المعلومات مـن مستخدميها الذيـن قدمت لهـم مـع أخذ آرائهـم عن تلك المعلومات مـن حيث ملاءمتها و فعاليتها في اتخاذ القرارات و إرجاعها إلى معديها مرة أخرى.

كما تساعـد التغذيـة المرتـدة بذلك على إعادة تقييم العمـل و تحديد القصور و الانحراف و الوصول لنتائج سليمـة .

– **مراعاة العلاقة بين قيمة المعلومات وتكلفة الحصول عليها:** إن الحصول على مزيد من المعلومات يتطلب قدرا أكبر من التكلفة ، و لذلك يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات التي يقدمها النظام مع القيمة المتوقعة من استخدامها، بحيث يكون لنظام المعلومات ككل قيمة متوقعة اقتصادية بالنسبة لمستخدمي المعلومات .

– **توقيت استخراج المعلومات:** يجب أن يتوافر في نظام المعلومات القدرة على الإمداد بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمتخذي القرارات سواء كانت هذه المعلومات تتصف بالاستمرارية أو تتصف بالارتباط بمواقف خاصة غير متكررة فان التأخير في إعداد المعلومات يقلل من قيمتها إلى حدد كبير وقد يجعلها معدومة الفائدة في حالات معينـة.

– **التوجيه السليم للمعلومات:** إن المعلومات تمثل مخرجات النظام و تعديلها و توجيهها بالأسلوب السليم هو الهدف النهائي من النظام و لذلك فان عملية توجيه المعلومات يجب أن تأخذ في الاعتبار ما يلي :

✓مناسبة المعلومات لنوعية مستخدميها بحيث لا تقدم المعلومات لأشخاص قد لا يهتمون بها.

✓مراعاة تقديم المعلومات بالقدر الكافي دون أية إضافة لمعلومات لن يحتاجها متخذ القرار.

✓عدم ازدواجية تقديم المعلومات لنفس الأشخاص .

✓مراعاة درجة تفصيل المعلومات وفقا لاحتياج متخذ القرار و طبيعة نظرته للمشكلة .

✓توضيح درجة الدقة في إعداد المعلومات و معاملات الثقة في استخدامها خاصة في الحالات التنبؤية حتى يتفهم متخذ القرار قدرتها على الاستخدام.[1]

2 – مكونات نظام المعلومات : تتلخص مكونات نظام المعلومات فيما يلي [2]:

– **المدخلات** : و هي كل شيء يأتي من خارج النظام و تمثل عناصر موارده الرئيسية (موارد ، بشرية ، آلات ، بيانات ، معلومات...الخ).

– **عملية المعالجة** : هي العمليات التحويلية المختلفة التي تؤدي إلى تحويل المدخلات إلى مخرجات .

– **المخرجات** : هي الأشياء الناتجة عن عملية المعالجة و التي تخرج من النظام قد تكون ملموسة أو غير ملموسة أو معلومات حيث قد تكون مخرجات نظام ما هي مدخلات بالنسبة إلى نظام أخر.

– **التغذية العكسية** : أو المعلومات المرتدة حيث تمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية أولا بأول و مراجعة خططها حتى يتأكد من تحقيق الأهداف بكفاءة و فعالية .

[1] – منذر يحي الداية ، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2009 ، ص 20 .

[2] – إيمان فاضل السامرائي ، نظم المعلومات الإدارية ، الطبعة 1 ، دار صفاء للنشر ، عمان ، 2004 ، ص 34 .

3- موارد نظم المعلومات: يشتمل نظم المعلومات المعاصر على خمسة من العناصر الأساسية التي تشكل الموارد الضرورية المطلوبة و هي :[1]

- **الأفراد :** المستخدمين النهائيين للنظام و الأخصائيين الفنيين .

- **الأجهزة :** تشمل على مختلـف أنواع المكونات و الوسائط المادية المستخدمة في العمليات التي تمر بها البيانات و المعلومات.

- **البرمجيات:** المكونات البرمجية لأنظمة الحاسوب .

- **البيانات :** المادة الأولية لنظم المعلومات و تكون على شكلها الخام ، تتكون من حروف أو أرقام و التي تكمل و توصف تعاملات الأعمال و الأحداث والعناصر الأخرى.
- **الشبكات :** تتمثل في تكنولوجيا الاتصال ، الشبكات الداخلية و الانترنت .

4- أنواع نظم المعلومات:يتكون نظام المعلومات من مجموعة أنظمة:

- **نظام المعلومات المالي :**يعتبر نظام المعلومات المالي النظام الأكثر شعبية في المؤسسات الاقتصادية الحديثة ، و يحتل مكانة مهمة نظرا لكون الموارد المالية شريان الحياة بالنسبة لأي مؤسسة و تساهم في نموها الكلي ، لذا يتم تصميمه بطريقة تضمن حسن تدفق التمويل في كل أنحائها ، و يستخدم بيانات مختلفة تتعلق بالتخطيط المالي .

- **نظام معلومات الموارد البشرية :** يعتبر نظاما مهما كونه يوفر معلومات عن الموارد البشرية و تدفقها و متطلبات المؤسسة من هذه الأخير مستقبلا ، و عادة ما يتعامل مع أنشطة إدارة العاملين مثل التوظيف ، الانتقاء ، التدريب ، التحويل و التعويض.

[1] – محمود محمد الزيود ، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007 ، ص ص (131 –133) .

- **نظام المعلومات العملياتي (نظام معلومات الإنتاج)**:يــوفر هذا النظام معلومات عن تدفق السلع و الخدمات من الناحية المادية ، رقابة و تخطيط الإنتاج ، رقابة و تخطيط الجرد ، إدارة المشتريات ، التوزيع و النقل ، يتم تبني الأتمتة بسهولة في هذا النوع من الأنظمة بسبب الأعداد الضخمة من البيانات ، كما أن الخصائص الهامة لنظام معلومات الإنتاج التي تجعله مناسبا تتمثل في السرعة ، الكمية ، تكرار المهام ، مدخلات و مخرجات تتميز بالدقة ، فحسن إدارة الوقت عند التعامل مع حجم كبير من البيانات يسمـــح بالاقتصاد فـــي العمليات الإنتاجية

- **نظام المعلومات التسويقي** :يتضمن نظام المعلومات التسويقي أنشطة مثل التنبؤ (تخطيط المبيعات)، أبحاث السوق ، الإعلانات ، إدارة ومراقبة المعلومات اللازمة لتسيير وظيفة التسويق ، هذه الأخيرة تعتمد عادة علـــى الافتراضات و يستخدم قلة من المدراء التنفيذيين نظام المعلومات التسويقي لأداء مثل هذه الأنشطة ، وتحتفظ أغلب المؤسسات بمعلومات حول المبيعات و أوامر الشحن فقط .

5- وظائف نظام المعلومات :يقوم نظام المعلومات بوظائف عديدة تمكنه من الحصول على المعلومات الدقيقة و المفيدة، حيث يقوم بتجميع البيانات و تشغيلها ثم إدارتها، و يجب أن تكون هذه البيانات خاضعة لعملية الرقابة لحمايتها حتى يقوم في الأخير بإنتاج المعلومة و تتضح هذه الوظائف فيما يلي :[1]

- **تجميع البيانات:** تجميع البيانات المتعلقة بالنشاط موضع الدراسة و الموارد المستخدمة و الطرق و المتغيرات المحيطة ذات التأثير، و يكون التجميع من كافة المصادر ذات العلاقة سواء كانت من داخل النظام أو من خارجه، وذلك وفقا لخطة محددة تعكس

[1] - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، طبعة 4 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 55 .

احتياجات مختلف أجزاء التنظيم من المعلومات ، تتضمن هذه الوظيفة جذب البيانات و كذلك تقويمها للتأكد من صحتها و مناسبتها للغرض.

– **تشغيل البيانات:** يقصد به معالجة البيانات خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية لتحويلها لمعلومات ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات ، ولا تختلف هذه العمليات الأساسية باختلاف نظام المعلومات سواء كان يدوي أو الكتروني وتتمثل العمليات الأساسية لتشغيل البيانات في عمليات التصنيف ، الترتيب ، العمليات الحسابية ، المقارنة، التلخيص كما لا يشترط أن تمر البيانات على كل هذه العمليات حتى تصبح مفيدة .

– **إدارة البيانات:** يقصد بهذه الوظيفة الأنشطة الخاصة بتنظيم وإدارة عمليات التخزين الاسترجاع
إعادة تحديث وصيانة البيانات.

– **رقابة وحماية البيانات** : قـــد تحدث أخطاء في البيانات التـــــي تدخل التشغيل أو يتـــم التلاعب بها أثناء عملية التشغيل ، لذلك فإن إحدى الوظائف الهامة لنظم المعلومات هي حماية البيانات و التأكد من دقتها .

– **إنتاج المعلومات** : أي وضع المعلومات في يد المستخدمين ، و يتمثل ذلك في خطوتين أساسيتين هما: إنتاج النسخ أو التقارير وعملية الاتصال .

–**رقابة البيانات وسريتها** : قد توجد بعض الأخطاء في البيانات التي تم إدخالها وقد تفقد بعض البيانات ، ولذلك يعتبر التأكد من صحة و دقة البيانات المخزنة من الوظائف الهامة لنظام المعلومات ، و من بين الخطوات الأخرى للرقابة التصريح بوجود أقفال معدنية على أماكن المستندات و تسوية الأرصدة و التحقق و الفحص .

- **الإجراءات :** توجد عدة خطوات محددة داخل دورة تشغيل البيانات ، وقد يقوم بها الأفراد و قد تكون خليطا من الاثنين ، و في المعتاد تتكون دورة تشغيل البيانات بالمشروع على عدة إجراءات ، يختلف عدد الخطوات التي يشملها كل منها :

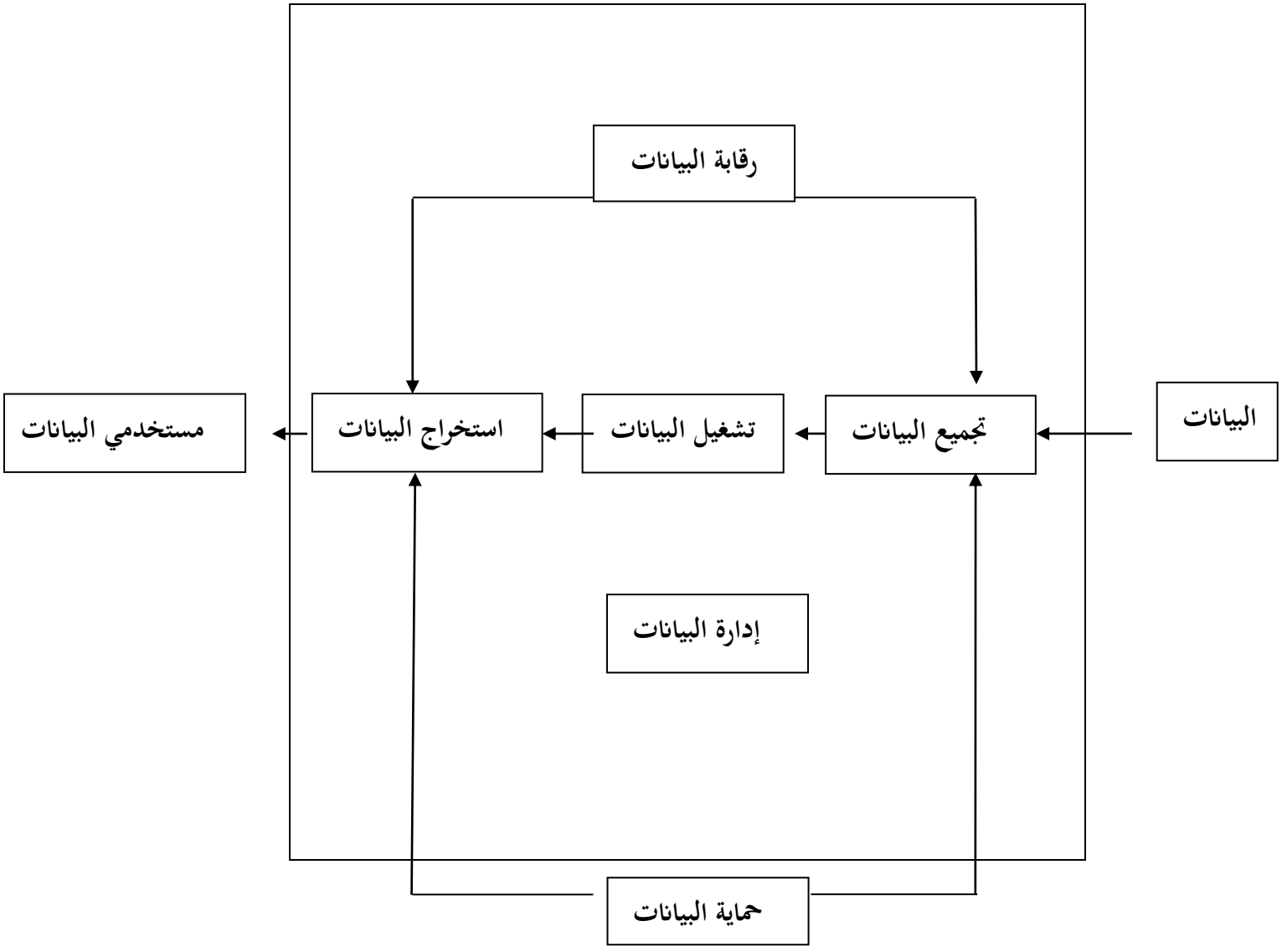
- **تصميم الأسئلة:** تظهر عدة أسئلة عند تصميم تفاصيل الإجراءات لنظام معلومات ما وفيمايلي الأسئلة التي قد تظهر و تحتاج إلى إجابة :[1]

- ما هي البيانات التي يتم تجميعها ، و ما هي البيانات التي يجب على النظام رفضها .
- ما هي كمية البيانات الواجب تجميعها و المتعلقة بكل حدث ، أو عملية أو قرار إدارة .
- ما هي الوسيلة التي تستخدم في تخزين البيانات .
- ما هو الهيكل الذي يتم إدخال البيانات إليه .
- ما هي تفاصيل ترتيب خطوات كل إجراء.
- ما هي المعدات التي تستخدم لتنفيذ مختلف الخطوات.
- ما هي مقاييس مجموعة العناصر الرقابية المناسبة لحفظ البيانات و التأكد من دقتها.
- كيف تصل المعلومات إلى مستخدميها و بأي شكل .

[1] – ثناء علي القباني ، نظم المعلومات و التشغيل الالكتروني، الطبعة 1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص ص (29 – 30).

و يمكن تمثيل الوظائف السابقة الذكر في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1) : وظائف نظام المعلومات



المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مرجع سابق ، ص **61** .

7- **أهداف نظام المعلومات:** لكـــي يكون نظام المعلومات جيدا في المنظمة يجب توفر عدة عناصر نذكـــر منها ما يلي : [1]

- **تحقيق الكفاءة:** يساهم نظام المعلومات في الرفع من كفاءة المنظمة بأسرع وقت و أقل تكلفة كتقليل تكاليف العمالة و إحلال الحاسوب الآلي .

- **الوصول إلى الفعاليـــة:** و نعرف ذلك من خلال التوافق مع أهداف المنظمة و من هنا يساعد نظام المعلومات المديرين في اتخاذ القرارات الأصوب .

- **تحسين أداء الخدمة:** من خلال نظم المعلومات يمكننا تحسين الخدامات للزبائن كاستخدام آلات الصرف في البنوك مما يمكن الزبائن من الصرف من حساباتهم على مدار 24ساعة .

- **تطوير المنتج:** لنظام المعلومات دور رئيسي في تطوير المنتجات كما يحدث في البنوك و الوكالات السياحية و شركات التأمين...الخ .

- **التعرف على الفرص و استغلالها:** إن المناخ السريع التغير و التطورات الحديثة و استخدام تكنولوجيا المعلومات أصبح يفرض على المنظمات استخدام نظم المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارات للحفاظ على الفرص واستغلالها.

- **ربط العملاء بالشركة:** أصبح جو المنافسة الذي تعيشه المنظمات يفرض عليها استخدام نظام المعلومات لتحسين خدماتها و تسهيل الإطلاع على المعلومات التي يحتاجها الزبائن و ذلك لكسب زبائنها و الحفاظ عليهم من أن يتجهوا إلى المنظمات المنافسة .

[1] – وليد مرتضى نوه ، نحو تفعيل نظام دور نظام المعلومات في البنوك للرفع من مستوى أدائها ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص أنظمة المعلومات و مراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2013 ، ص35.

المطلب الثاني : العوامل التي تبرر الحاجة إلى نظام المعلومات كقاعدة لاتخاذ القرارات.

هناك في الواقع العديد من العوامل سواء كانت تتعلق بالبيئة الخارجية أو الداخلية لمنظمات الأعمال و التي تبرر الحاجة الحتمية لنظام المعلومات في مثل هذه المنظمات و تتلخص فيما يلي :[1]

1-التغيرات في القوى البيئة

و يقصد بها التغيرات المستمرة والسريعة في البيئة المحيطة بالمنظمة ممثلة في التغيرات في القوى السياسية و القانونية و التشريعية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والتكنولوجية ومن هنا فإن دراسة مثل هذه التغيرات في بيئة العمل الداخلية للمؤسسة والتعامل معها يتطلب ضرورة توفير المعلومات الكافية و المتنوعة والدقيقة عن مثل هذه التغيرات.

2- نشوء الاقتصاد العالمي

تواجه منظمات الأعمال في دول العالم المختلفة في السنوات الأخيرة نشوء و ازدهار ما يعرف بالاقتصاد العالمي أو العولمة ، مما أدى إلى الحاجة إلى المعلومات و زاد من قيمتها كأحد العوامل المتحكمة في نجاح المنظمات ، حيث توفر فرص جديدة في التجارة ، و توفر الاتصالات والقوة التحليلية التي تحتاج إليها هذه المؤسسات لممارسة التجارة وإدارة الأعمال ،كدراسة الأسواق ، و اكتشاف الفرص التسويقية و التنبؤ بحجم الطلب.

3-التحول في الاقتصاديات الصناعية

كان للعديد من الدول الصناعية الكبرى تجارب متعاقبة لمراحل مختلفة من الاقتصاد الخاضع للسيطرة الاستعمارية ، والاقتصاد الزراعي و الاقتصاد الصناعي ، ثم الاقتصاد المعتمد على المعرفة ، و لقد أصبحت المعلومات و التكنولوجياالمستخدمة في إنتاجها و توفيرها لمستخدمها تتصف بدرجة عالية من الأهمية الإستراتيجية لمنظمات الأعمال

[1]- عيسى نجمي ،دور نظام المعلومات في تفعيل التغيير –دراسة ميدانية في مؤسسة venus،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستيرفي علوم التسيير ،تخصص ادارة اعمال ،كلية علوم الاقتصادوالتسيير ،جامعة البليدة2009، ص50

و المديرين ، و أصبحت إنتاجية كـــل من الموارد البشرية و المادية في منظمات الأعمال تعتمـــد على مستوى جودة المعلومات المستخدمة في قرارات الإدارة و في العمل على المستوى التكتيكي و التشغيلي .

المبحث الثاني : ماهية النظام المعلوماتي المالي في المؤسسة.

تعتبر نظم المعلومات المالية من أهم و أكبـــر النظم الفرعية في نظم المعلومات الإدارية ، تتصف بالشمـول ، حيث تمتد إلى نشاط المؤسسة و توفر المعلومات المفيدة للمديرين في كـــل المستويات الإدارية و تتداخـــل نظـم المعلومات المالية و تتفاعل مع باقي نظم المعلومات الإدارية الفرعية كنظم التسويق و الإنتاج و الموارد البشرية.

المطلب الأول :مفهوم النظام المعلومات المالي في المؤسسة

يعتبر النظام المعلوماتي المالي من بين النظم الأساسية التي تستطيع تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة بحيث يكون لها تأثير مباشر و ايجابي على هذه الأخيرة و على قرارات مستخدميها .

1- تعريف نظام المعلومات المالي: يعرف نظام المعلومات المالية على أنه " نظام فرعي من نظام المعلومات الوظيفية في المؤسسة يعتمد على الحاسب الآلي و العنصر البشري الذي يختص بجمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالأنظمة المالية للمنظمة من مصادرها الداخلية و الخارجية و معالجتها للحصول على المعلومات ، و توفيرها إلى مراكز صنع القرارات المالية و الاستثمارية وفق حاجاتها و في الوقت المناسب"[1].

2-**مصادر نظام المعلومات المالي:**لنظام المعلومات المالية عدة مصادر سوف نتطرق إليها كمايلي :

[1] – يوسف المثاني ، أثار نظام المعلومات المالي في تحسين كفاءة و فاعلية المصاريف التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الإدارية و علوم التسيير ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2004 ، ص 34 .

– البيانات المحاسبية : سوف ندرس البعض منها في النقاط التالية :

- **قائمة الميزانية:** تعني تصور المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية محددة توضح من خلالها الأصول و الخصوم وحقوق الملكية للمنشأة عبر بيانات فعلية وتاريخية لأصول و خصوم المنشأة. [1]

- **الملحق** : يحتوي الملحق على معلومات إضافية تشرح و تفصل تلك الأرقام و المعطيات الموجودة في الوثائق المحاسبية الشاملة ، و يتكون الملحق من وثائق شاملة أخرى (الحسابات السنوية ، جدول التمويل) ، وثائق اجتماعية (جدول تخصيص النتيجة ، جرد القيم المتداولة... الخ) ، وثائق أخرى (كتقرير التسيير ، الميزانية الاجتماعية ، الحسابات المجمعة) ، كما يحتوي الملحق على شرح القواعد و المبادئ المحاسبية (كطريقة تقييم المخزون ، طرق الإهتلاك ، عمليات قرض الإيجار)

- **تقرير التسيير:** يعتبر تقرير التسيير هو الآخر مكملا للوثائق المحاسبية الشاملة و يعطي الكثير من التفسيرات حول البيانات المعروضة في الملاحق ، بمعنى آخر يعبر تقرير التسيير عن حياة المؤسسة .

– عناصر النظام الجبائي للمؤسسات الاقتصادية: هناك عدة عناصر يتميز بها النظام الجبائي في المؤسسات وهي :

- **الرسم على القيمة المضافة:** يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم أنواع الضرائب على الاستهلاك .

[1] – فارس ناصيف الشبيري ، غسان سالم الطالب،مبادئ المالية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، ا لأردن ، 2012 ، ص 59 .

- و من بين أهم مميزات الأنظمة الجبائية في العالم إذ يستعمل في أكثر من 120 دولة و يتولد عنه حوالي ربع الإيرادات الجبائية في العالم [1] .

- **الرسم على النشاط المهني:** يستحق هذا الرسم على الإيرادات الإجمالية التي يحققها الذين لديهم محل مهني في الجزائر، و يقومون بممارسة النشاط الذي تخضع أرباحه على الدخل الإجمالي فيصنف إلى الأرباح غير التجارية ، كما يستحق على رقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف المكلفين الذين يقومون بممارســـة

النشاط الذي تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية و التجارية أو ضريبـــة على ارباح الشركات.

- **الضريبة على أرباح الشركات:** تعتبر الضريبة على أرباح الشركات من أهم الإيرادات الجبائية لغالبية الدول خصوصا المتقدمة منها ، و التي يتمحور جوهرها في اعتماد التفرقة بين الشخص الطبيعي و الشخـص المعنوي عند الإخضاع الضريبي .

- **الرسم العقاري:** يعتبر الرسم العقاري ضريبة سنوية تصريحية تخص العقارات المبنية وغير المبنية .

- **حقوق التسجيل:** تتمتع المؤسسة بشخصية قانونية معنوية ، فهي ذات ذمة مستقلة عن أصحابها (الشركاء) و هي تخضع لمجموعة من حقوق التسجيل لمجموعة من حقوق التسجيل من إنشائها إلى غاية نهاية مدة حياتها الاقتصادية خلال مدة النشاط يمكن أن تتعرض الشركة لمجموعة من التغيرات ذات الأثر القانوني و المصحوبة بحق التسجيل .

[1] – محمد عادل عياض ، محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2003 ، ص 30 .

- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** تأتي في سياق إصلاح الضرائب على الدخل بالانتقال من نظام على فروع الدخل إلى نظام إجمالي من جهة وكذلك للتمييز بين الضرائب المفروضة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين و الأشخاص المعنويين ، و تفرض هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف ، وهي سنوية ، تصريحية ، يخضع اقتطاعها لسلم تصاعدي بالشرائح .

3- **خصائص النظام المعلوماتي المالي:** تمثل نظم المعلومات المالية أساس العمل الإداري لأي منظمة أعمال فمن خلالها يتم تحديد الحالة المالية للمنظمة ، كما أنها تؤثر بشكل ملحوظ في نجاحاتها المختلفة ، وتعتمد الإجراءات المالية مجموعة أدلة تتضمن قواعد و مبادئ متعارف عليها تصف الطريقة التي يجب أن تستخدم لتسجيل تفاصيل العمليات المالية و كيفية معالجتها ، حيث تهدف نظم المعلومات المالية إلى توفير معلومات تفصيلية إلى المنظمة و موظفيها و مدققي الحسابات فيها و حملة الأسهم و غيرهم من الجهات المهتمة بها ، و تتمحور هذه المعلومة التفصيلية حول العمليات التي تحدث في المنظمة و تاريخ وزمن حدوثها ، و التأثيرات التي أحدثته فيها ، و المبالغ النقدية الخاصة بها و لعلى سرد خصائص هذه النظم يتمثل فيما يلي :

- موجهة أساسا للتعامل مع النقود، حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية و لذلك فهي تقتصر على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المنظمة.

- يتم تسجيل العمليات المالية بطريقة القيد المزدوج المعروفة في الدفاتر و السجلات المالية و المحاسبية التي يجري من خلالها موازنة المبالغ الدائنة و المدينة في كل قيد .

- يتم تسجيل العمليات المالية و المحاسبية للتأكد من دقتها و صحتها من خلال ما يسمى بميزان المراجعة ، و هو عبارة عن سجل خاص لكل عملية يتم الاحتفاظ بها في النظام لبيان تفاصيل العملية.

– يستخدم دليل الحسابات لسرد جميع أنواع الحسابات المستخدمة في المنظمة و يتم تسميتها بحيث تعبر عن نتائج الأحداث المتعلقة بمجال معين من مجالات المؤسسة ، و يتم تجميع الحسابات في هذا الدليل حسب أنواعها و إعطائها أرقام و رموز تعريفية يطلق عليها أرقام الحسابات .

– يعتبر النظام المعلوماتي ذا طبيعة دورية حيث تتم موازنة العمليات على أساس دوري .

– يتصف النظام المعلوماتي المالي بالتوحيد و النمطية حيث يتم تسجيل تفاصيل العمليات المالية وفقا لإجراءات روتينية محددة لا يمكن تغييرها ، ثم يتبع ذلك إجراءات غير روتينية أيضا لفحص هذه التفاصيل و التأكد من دقتها ثم يتم ترحيل البيانات إلى حسابات خاصة بها خلال أو في نهاية الفترة المالية وفق طريقة معروفة و محددة مسبقا ، وأخيرا يتم إعداد التقارير المالية و التلخيصية لإعطاء فكرة عامة عن العمليات التي تمت خلال الفترة الماضية و انعكاساتها على المؤسسة .

– يهتم النظام المعلوماتي المالي بالبيانات التاريخية حيث تعالج و تلخص الأحداث التي تمت فعلا كعمليات البيع و الشراء ، و لذلك فهي لا تقدم أي معلومات عن المستقبل .

– تعمل على توفير معلومات مالية يمكن الوثوق بها عن الموارد الاقتصادية و الالتزامات الخاصة بمنضمات الأعمال التي تعكس المركز المالي للمنظمات المختلفة .[1]

4- عناصر نظم المعلومات المالية : إن لنظام المعلومات المالية مجموعة من العناصر التي تتفاعل فيما بينها لأجل تحقيق أهداف النظام المشتركة و تتمثل هذه العناصر فيما يلي[2]:

– **المدخلات:** عبارة عن المعلومات المالية المستقاة من المصادر المالية الداخلية والمصادر الخارجية للمؤسسة.

[1] – صباح رحيمة محسن و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص (180-182) .

[2] . - إيمان فاضل السامرائي و آخرون ، نظم المعلومات الإدارية ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الأردن ،2011 ، ص 103 -

- **المصادر الداخلية** : و هي مصادر للمعلومات من داخل المؤسسة كنظم معالجة المعاملات و التدقيق المالي والاستثمارات المالية ، بيانات الأصول المالية و وضع المالي للمؤسسة بيانات تدفقات المالية القوائم المالية الدورية ، تفاصيل العقود والقروض ، مصادر التمويل و بدائل الاستثمار ، قواعد بيانات نظم دعم القرارات التمويل ، نظم أخرى للتمويل .

- **المصادر الخارجية:** و هي مصادر من خارج المؤسسة كمعلومات الأسواق و المؤشرات الوظيفية العالمية أسعار الفائدة و الخصم و غيرها من المعلومات المتاحة من خارج المؤسسة .

– **العمليات:** حسب حمودي فإن العمليات "تمثل الجانب الفني من النظام و هي عبارة عن مجموعة من العمليات الحسابية ، و عمليات المقارنة المنطقية ، و التلخيص ، والتصنيف و الفرز ، التي تجرى على البيانات المدخلة بغرض تحويلها إلى معلومات تقدم للمستفيد النهائي"[1] ، و تتم عملية المعالجة على مستوى قاعدة البيانات و التي تتعلق بالبيانات المالية، والتي تفيد في تحسين القرارات المالية من خلال برامج المحاسبة والمالية، كما تتم المعالجة عبر (إجراءات التسجيل ، التبويب ، التنظيم ، الترتيب ، التحلي ، التنبؤ، التدقيق ثم تخزين هذه البيانات بطرق و وسائل مختلفة).

– **المخرجات:** " هي الأشكال المختلفة للمعومات التي يعالجها النظام ويقدمها على شكل مخططات و رسومات و وثائق و مؤشرات عن الأوضاع المالية و الأسواق العالمية و معالجة القوائم المالية و التفاعل مع استفسارات المستخدمين لمساعدتهم على اتخاذ القرار

[1] – دلال حمودي ، تقييم أداء نظم المعلومات المالية و المحاسبية المعتمدة على الحاسوب ، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2015 ، ص 06.

المالية بكفاءة وفعالية"[1] ، تتمثل المخرجات الرئيسية لنظم المعلومات في ثلاثة قوائم مالية هي قائمة الدخل و الميزانية العمومية ، و قائمة تدفقات النقدية"[2].

- قائمة الدخل : يمثل جدول حسابات النتائج .
- الميزانية العمومية : تتمثل في الميزانية .
- قائمة التدفقات النقدية : جدول تدفقات الخزينة.
- جدول تغيرات رأس المال .
- الملاحق
- تقرير محافظ الحسابات.

– **الرقابة** : "يتطلب الحصول على معلومات صحيحة و دقيقة وجود رقابة على عمليات الإدخال و المخرجات للتأكد من أن النظام ينتج و يقدم معلومات وفق ما هو مخطط عند تصميمه ، أن النظام يحتوي على الإجراءات الرقابية ، التي تتضمن صحة المدخلات و عمليات المعالجة و المخرجات"[3].

حيث يتم مراجعة نتائج نظام المعلومات و تقييم النظام ، لأجل القيام بالتغذية العكسية.

5-الأنظمة الفرعية المكونة لنظم المعلومات المالية : و هي أنظمة التي تتفاعل في ما بينها لتموين نظم المعلومات المالية و هي :

[1] – إيمان فاضل السامرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 104.

[2] – صباح رحيمة محسن و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 186 .

[3] – محمود جمام و آخرون ، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية ، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد الرابع ، الجزائر ، 2015 ، ص 06 .

– **النظام الفرعي للمدخلات** : يتألف هذا النظام من مجموعة فرعية من النظم و تتمثل في : نظام معالجة البيانات، الذي يتولى تجميع البيانات الداخلية المتعلقة بأداء الوظيفة المالية للمؤسسة ، نظام المراجعة الداخلية ، الذي تولى بانجاز البحوث و الدراسات المالية الخاصة بعمليات الشركة ، نظام المخابرات المالية ، الذي يتولى تجميع بيانات عن بيئة الشركات المالية التي يمكن أن تؤثر في الأداء المالي للشركة .[1]

– **النظام الفرعي للمخرجات** : " هو النظام الذي يعمل على الحصول على المعلومات و توفيرها إلى مراكز صنع القرارات المالية و الاستثمارية وفق احتياجاتها في الوقت المناسب كما يساعد على التنبؤ المالي بالمؤسسة و إدارة التمويل بالإضافة إلى الرقابة المالية "

و يتألف نظام الفرعي للمخرجات من مجموعة من النظم الفرعية :

- **نظام التنبؤ:** يتولى هـذا النظام تهيئــة معلومات للتنبؤ المالــي وتلبية احتياجات المنظمــة المالية في المستقبل .

- **نظام إدارة التمويل:** يتولى تهيئة لإدارة التمويل و تلبية احتياجات الإدارية من الأموال سواء من خلال احتجاز الأرباح أي مصادر داخلية أم من خلال المصادر الخارجية .

- **نظام الرقابة المالية:** يتولى تهيئة معلومات لغرض ترجمة الأهداف الرسمية للشركة إلى أهداف تشغيلية تسعــى الإدارة إلى تحقيقها و مراقبة تنفيذها و تقييمها.

6–الوظائف الأساسية لنظم المعلومات المالية:تتمثل الوظائف الأساسية التي يقوم بهــا نظام المعلومات المالية في:

[1] – عبد الناصر علك و آخرون ، ابتها طالب ، نظم المعلومات المالية و دورها في توجيه القرارات المالية ، مجلة دراسات إدارية ، المجلد الرابع ، العدد 18 ، العراق ، 2012 ، ص ص 6 ،8

- تحديد و جمع البيانات و التي تعتبر المصادر الأساسية للنظام المالية حيث يتم تشغيل البيانات الخام عن طريق الفرز ، إجراء العمليات الحسابية و المنطقية على البيانات لتحويلها فيما بعد إلى معلومات مالية .
- المحافظة على أصول المؤسسة و حمايتها لدى الغير و ذلك عن طريق وجود نظام مراقبة داخلية فعال يكفل حماية البيانات و الأصول الأخرى.
- تلبية الحاجات مـن التقارير للجهات الحكوميـة و مصالحها ، المستثمرين و المقرضين أو المستفيديـن منها .
- إنتاج المعلومات عن طريق تجميعها و استرجاعها أي نقلها و إعداد تقاريرها لكي تصل إلى الأشخاص المصرح عليهم بالحصول على هذه المعلومات .[1]
- توفير المعلومات للإدارة و غيرها من المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات و انجاز المهام .[2]
- يزود المؤسسة برقابة ملائمة لحماية أصولها .

تتمثل الوظيفة الأساسية لنظم المعلومات المالية في توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات من قبل الأفراد و الهيئات الرسمية و الجهات الحكومية خارج المؤسسة .[3]

7- **أهمية و أهداف نظام المعلومات المالي :** تتمثل أهمية و أهداف نظام المعلومات المالية فيما يلي :

[1] – صباح رحيمة محسن و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (182 -184).

[2] – دلال حمودي ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

[3] – صباح رحيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 186.

– **أهمية نظام المعلومات المالي:** يمكن أن نحدد أهمية نظام المعلومات المالي فيما يلي :[1]

- التنبؤ بالاحتياجات المالية : حيث يعتمد المدير المالي في ذلك على التقارير المحاسبية التي يعدها المحاسب ، كما أنه يضع بيانات إضافية و بعد دراستها و تحليلها يمكنه التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للمؤسسة.
- تقيم مصادر الأموال : حيث تسعى الإدارة المالية للبحث و الحصول على مصادر الأموال بأقل تكلفة و أقل درجة خطر و أكبر عائد ممكن .
- الرقابة على استخدام الأموال: حيث يوفر للمؤسسة تمكنها من معرفة إمكاناتها وحجم عملياتها ومدى

توافقها مع حاجاتها و ذلك لمحاولة الحفاظ على الاستقرار المالي مما يجنبها الوقوع في مشاكل مالية .

- توفير مجموعات ضخمة من المعلومات الدورية و الاستثنائية عن مختلف الأنشطة المالية في المؤسسة و هذا ما يساعد الإدارة في تحديد السياسات و استشراف المستقبل .
- يعطي رؤية شمولية عن الوضع المالي في المؤسسة .

– **أهداف نظام المعلومات المالي** : تتمثل أهداف النظام المعلومات المالية في النقاط التالية :

- التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار .
- تحسين الكفاءة .
- رفع الإنتاجية .
- تمكين المدراء من تخصيص وقت أكبر للمهام الإستراتيجية .
- تقوية الوضع التنافسي للمؤسسة .

[1] – يوسف المثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 35 ،36

- توفير إمكانية دراسة و معالجة المشكلات الكبيرة .
- المساعدة في تنفيذ القرارات المالية .
- زيادة العائدات و تخفيض التكاليف .
- تحقيق نتائج مذهلة بأقل وقت و جهد و تكلفة ممكنة .

8-**معايير نظام المعلومات المالية :** تتمثل معايير نظام المعلومات المالي في ما يلي:[1]

- **البساطة :** تعنـــي البساطـــة أن تكون مقدرة كـل من يستخدم النظام المالي أن يفهم بنوده و الأسس و القواعد التي يرتكز عليها .

-**الوضوح :** الاهتمام بالشروح التفصيلية و الدليل المحاسبي و بيان أنواع الحسابات و مدلول كل منها و العلاقة القائمة بين تلك الحسابات ببعضها .

-**المرونة :** بحيث يمكن إدخال التعديلات اللازمة على النظام لمواجهة الاحتياجات الجديدة لعملية اتخاذ القرارات، أي أن النظام يمكن استيعاب أي تعديل .[2]

-مسايرة القواعد و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

- **قابلية للتطبيق :** إتاحة الفرصة لدراسة مشروع النظام و توافقه مع الإمكانيات الموجودة بالمؤسسة .

- مقابلة الاحتـياجات المنـبثقة من داخل المؤسسة أو خارجها ، و بالإضافة للمعايير السابقة نجد :

[1] - صباح رحيمة محسن و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 189 .

[2] - محمود محمد الزيـــــود ، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2007 ، ص 138 .

- **رضا المستخدم** : من خلال إسهام المستخدمين في وضع السياسات و دعم المشاريع و مشاركته الفاعلة في مشاريع النظم و مسئولية المستخدم عن النظام [1]، و إذا أدرك متخذ القرار لفائدة من التي يعود عليه عن وجود نظام المعلومات ، فإن درجة رضا عن هذا المعلومات إذا طلب معلومات معينة يجدها متاحة.

- **الحمـاية** : عن طريق وجود مراقبة داخلية فعالة التي تكفل حماية البيانات و الأصول الأخرى لغرض المحافظة على أصول المؤسسة و حمايتها لدى الغير .[2]

المطلب الثاني : العلاقة بين نظام المعلومات الإدارية و نظم المعلومات المالية و أهم مقوماته.

سنتطرق في هذا المطلب إلى العلاقة بين نظام المعلومات الإدارية و نظم المعلومات المالي و اهم مقومات نظام المعلومات المالية كمايلي :

1- **العلاقة بين نظام المعلومات الإدارية و نظم المعلومات المالي** :يعتبر نظام المعلومات المالي أهم نظام فرعي بنظام المعلومات الإدارية ، فنظام المعلومات المالي يتولى على سبيل المثال تجهيز بيانات عمليات المبيعات فيوفر معلومات عن المبيعات النقدية الآجلة و المتحصلات بالإضافة إلى معلومات تحليلية أخرى مثل تحليل المبيعات على أساس الأقسام أو الفروع أو المنتجات أو وفقا للفئات المختلفة للعملاء ، و غير ذلك من معلومات تفيد الإدارة في أداء وظائفها التخطيطية و الرقابية و اتخاذ القرارات .

و يعتمد نجاح النظام المعلوماتي المالي في تحقيق أهدافه على تكامله مع الأنظمة الأخرى بالمؤسسة ، فهذا الأخير يقوم بتحليل العمليات و تسجيلها و إعداد الموازنات و تقارير الأداء

[1] – دلال حمودي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

[2] – محمود محمد زياد، مرجع سبق ذكره، ص 328 .

و لا يمكن أن يتم ذلك إلا بتبادل المعلومات بين الأنظمة الفرعية و بين نظام المعلومات المالي .[1]

2- **مقومات النظام المعلوماتي المالي** : يتواجد في نظام المعلومات المالي مجموعة من المقومات و قد تختلف من مؤسسة اقتصادية إلى أخرى بسبب عدة عوامل منها حجم المؤسسة ، نوع النشاط ، الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لتشغيل النظام ، و تشمل هذه المقومات على :[2]

- **المقومات التقليدية** : و هي التي تمثل الحد الأدنى الضروري لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية وهي مجموع المقومات التي ظهرت في شكلها الأولي مع ظهور المحاسبة

و هي :

•**المستندات** : تعتبر المادة الأولية التي يستعملها النظام للقيام بعملية المعالجة .

•**دليل الحسابات:** يحتوي على خريطة حسابات تتضمن أسماء مختلف الحسابات الإجمالية و الفرعية التي تتضمنها الميزانية و حساب النتائج مع ترتيب هذه الحسابات في مجموعات متجانسة و مرقمة .

•**المجموعة الدفترية** : تتمثل في كافة الدفاتر و السجلات في مجموعة متجانسة و مرقمة .

مجموع التقارير والقوائم المالية: تمثل مجموعة التقارير و القوائم المالية ناتج تشغيل نظام المعلومات

[1] - محمد الفيومي محمد ، نظم المعلومات المحاسبية في المنشات المالية ، المكتب الجامعي الحديث للنشر ، مصر ، 1999 ، ص 88 .

[2] أحمد قايد نور الدين و هلايلي إسلام ، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04 ، العدد 01 ، جامعة الشهيد حمه الأخضر ، الوادي ، الجزائر ، 2019 ، ص 245 .

المحاسبية في أي مؤسسة و خلاصة كل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطها التجاري و الغير تجاري خلال كل سنة مالية .

-**المقومات الحديثة** : تحول نظام المعلومات المالي إلى نظام يعتمد بشكل كبير على عناصر التكنولوجيا و بالتالي ظهور مقومات أخرى حديثة و هي :

•**أجهزة الإعلام الآلي**: أصبح النظام المالي يعتمد بشكل كبير على أجهزة الإعلام الآلي نظرا لما تتوفر عليه من خصائص منها السرعة في معالجة البيانات و تحليلها و تقديم النتائج في الوقت المطلوب .

•**البرمجيات** : نظام المعلومات المالي أصبح في الوقت الراهن في المؤسسات الاقتصادية عبارة عن برنامج مطبق على الكمبيوتر ، و تقلص عمل المحاسب إلى شخص يقوم بإدخال البيانات المطلوبة فقط إلى الكمبيوتر لأن هذه البرمجيات تقوم بمختلف العمليات التي كان يقوم بها المحاسب يدويا .

•**قاعدة بيانات مركزية** : تهدف إلى تقليل أو منع تكرار البيانات وتجعلها متاحة لتطبيقات النظام المختلفة و تسمح للعديد من المستفيدين بالتعامل بكفاءة و يسر .

•**تكنولوجيا المعلومات و الاتصال**: تبنت المؤسسات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في عمل نظام المعلومات المالي و التي أصبحت ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها في نقل و معالجة و تخزين البيانات و إنتاج المعلومات و استرجاعها .

خلاصة:

تناول هذا الفصل عرضا تحليليا لنظم المعلومات المالية و توصلنا من خلاله إلى أن نظام المعلومـــات المالية يعمل على جمع وتبويب البيانـــات المتعلقة بالنشاط المالي ومعالجتهـا و تحليلها للحصـول على معلومـات مالية لكي يتم إيصالها للأطراف التي تحتاجهـا، سواء كانت داخل المؤسسـة (مراكز صنع القرار بالمؤسسة) أو خارجهـا (الجهـــات الحكومية ، الدائنين و المستثمرين و الإدارة المؤسسة).

الفصل الثاني:

الإطار النظري للهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة

تمهيد:

من أجل استمرار المؤسسات في نشاطها، وكذا رغبتها في توسع نشاطها فإنّ المؤسسة تحتاج باستمرار إلى مصادر أموال مختلفة وعديدة سواء داخلية (مملوكة) أو خارجية (دين)، قصد تحقيق هدفها وتعظيم قيمة المنشأة، أي رفع القيمة السوقية للسهم.

إن الوصول إلى تركيبة مثلى للهيكل التمويلي الذي يحقق الأهداف لابد أن يكون مزيج مرغوب به من قبل الإدارة، إن هذه التركيبة يتم الإلتزام بها عند اتخاذ قرارات التمويل التي تحقق أكبر عائد مطلوب في ظل خطورة وتكاليف أقل.

إلا أن مسألة التمويل تبقى من أصعب القرارات لما لها من تأثيرات ومحددات وعوامل سواء داخلية أو خارجية (خارجة عن سيطرة المؤسسة) أي العالم الخارجي، وعليه فإن عملية التمويل تختلف بحسب الوقت والظروف وإن دراسة العملية التمويلية للهيكل المالي الأمثل كانت محل عدة نظريات حاولت تفسير مفهومه.

بناءا على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة

المبحث الثاني: أساسيات حول النسب المالية للهيكل المالي، تكلفة الأموال والرفع المالي

المبحث الأول: عموميات حول الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة .

إنّ أحد المهام الرئيسية للمدير المالي هي تحديد ذلك " المزيج " من الأموال الذي يترتب عليه بأقل تكلفة ممكنة، وهذا معناه أن المدير المالي يهدف إلى التوصل إلى الهيكل المثالي والذي يمكنه من تحقيق الهدف النهائي لعمله وهو تعظيم قيمة المنشأة.

وتعتبر تكلفة الأموال متغيرا أساسيا في قرار الاختيار بين مشروعات الإنفاق الاستثماري، وبالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض هذه التكلفة يترتب عليه أثرا إيجابيا على قيمة المنشأة أي القيمة السوقية لأسهمها العادية وهنا يجب على المدير المالي أن يهتم بتأثير مصادر التمويل المستخدمة على قيمة المنشأة من خلال اختيار الهيكل المالي الأنسب.

المطلب الأول: ماهية الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة.

أولا: تعريف الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة

1-الهيكل التمويلي الأمثل هو التعرف على مصادر الأموال، والحصول عليها بأفضل الشروط وأن يحدد ذلك المزيج من الأموال الذي يترتب عليها أقل تكلفة ممكنة، والذي يمكن من تحقيق الهدف النهائي هو تعظيم قيمة المنشأة[1].

2-الهيكل التمويلي الأمثل هو معرفة تتحدد مصادر تمويل المشروعات من طويلة الأجل وقصيرة الأجل، ومن مصادر داخلية ومصادر خارجية، وتباين مصادر التمويل من حيث تكلفتها ودرجة الخطر المصاحبة لها، ويحدد احتياجاته التمويلية، وكذا هيكله التمويلي في ضوء اعتبارات عديدة تتعلق بنوع وحجم استثماراته وطبيعة إدارته ونظرتها تجاه كل من أهداف الربح والسيولة والخطر[2].

[1]- محمد صالح الحناوي، د/ رسمية قرياقص، أستسيات الإدارة المالية، قسم إدارة الأعمال، الإسكندرية، مصر، 1997، ص55، 283.

[2]- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص7.

3-الهيكل التمويلي الأمثل هو الحصول على الأموال اللازمة من مصادر مختلفة، تعرض تحت أنواع متنوعة من الاتفاقات والشروط ولفترات زمنية متفاوتة قصد الحصول على " خليط أو مزيج " من هذه الأنواع يتناسب أكثر مع غيره مع الاحتياجات المتوقعة لمنشأته[1].

4-الهيكل التمويلي الأمثل هو تعبير عن مزيج من الأدوات المالية المستخدمة لتمويل الاحتياجات المالية للمنشأة وهذا المزيج منها ما هو داخلي وآخر خارجي. لغرض تمويل استثماراتها وهو يتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية[2].

ثانيا: خصائص الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة.

1- تحديد هدف صريح يجب أن تتجه إليه الإدارة المالية، والهدف المناسب لكل من شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص، هو العمل على زيادة قيمة المنشأة، فهذا الهدف يعتبر من أفضل الوسائل للتعبير عن الكفاءة عند استخدام الموارد المتاحة.

2- المرونة وهي المقدرة على تعديل مصادر الأموال تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجات إلى الأموال، ونحتاج إلى هذه المرونة للتمكن من الحصول من أكبر عدد ممكن من البدائل عندما نحتاج إلى التوسع أو الإنكماش في مجموع الأموال التي نستخدمها[3].

3- تعظيم قيمة المنشأة كهدف لتحقيق مصالح الملاك والمساهمين، وينصرف مفهوم تعظيم قيمة المنشأة إلى تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية للشركة أو تعظيم ثروة المساهمين كونها تعكس معدل العائد المحقق للملاك وتوقيت حدوثه ومدى استمراره، ودرجة التيقن في شأن تحقيقه.

[1]- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص39.

[2]- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 347، 349.

[3]- جميل أحمد توفيق، المرجع السابق، ص 25 – 325.

4- المسؤولية الاجتماعية بمعنى أن يكون مسؤولية أدبية عن توفير بيئة عمل آمنة تتجنب تلويث الهواء أو الماء، بحيث أنّ مساهمة المنشأة في حماية وخدمة البيئة يزيد من تقدير الجمهور الأمر الذي قد يزيد من تأثيرات إيجابية على حجم المبيعات[1].

وكذلك تنمية الثروة والاستخدام الأمثل للموارد، ورفع معدل الإستثمار والنمو الاقتصادي، مما يكون له الأثر الاجتماعي في خلق فرص عمل جديدة وتنمية الدخل القومي[2].

ثالثا: محددات اختيار الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة.

تختلف الهياكل المالية للمؤسسات في مكوناتها فبعضها يعتمد على الأموال الذاتية لتلبية احتياجاته المالية وبعضها على الأموال المقترضة وبعضها يختار أمر وسطا بينهما وهذه الاختلافات تعود إلى عدة عوامل منها[3]:

1- محددات الكمية لاختيار الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة:

أ- الخطر:

ينظر له من منظورين هما خطر التشغيل وخطر التمويل، بحيث أنّ خطر التشغيل يرتبط بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية، ويجب على المؤسسة أن تزيد من رأس المال في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلا من الاعتماد على الإقتراض، لأن عدم انتظام حجم النشاط سوف يؤثر على قدرة المؤسسة على خدمة دينها ويمكن أن تتعرض للإفلاس إذا كانت خدمة الدين أكبر من قدرتها.

[1]- عاطف وليم أندراوس، المرجع السابق، ص 29، 45.

[2]- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص400.

[3]- غازي فلاح مومني وعلي محمود حسن،محددات اختيار الهيكل المالي، في شركة الأعمال، دراسة تحليلية لشركات قطاع الخدمات، المدرجة في بورصة عمان، دراسة العلوم الالدارية، الأردن، 2001، ص369.

أما خطر التمويل فيقع بسبب زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة مما يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين.

ب-الإدارة والسيطرة:

إنّ سيطرة المالكين الحالين على المؤسسة من العوامل التي لها دورا مهما في تخطيط مصادر التمويل، لهذا السبب نجد أن المالكين المسيطرين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلا من إصدار أسهم عادية لأن الدائنين العاديين والممتازين لا يهدمون هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون التدخل في الإدارة[1].

ج-التوقيت:

ازدادت أهمية هذا العامل في الوقت الحاضر بسبب التقلب الحاد في أسواق الأسهم والسندات، بحيث يبحث المدير المالي عن التوقيت المناسب لإصدار كل من أنواع الأوراق المالية[2].

د-حجم المؤسسة:

حجم المؤسسة يزيد من قدرتها على التوسع بالاقتراض، فالمؤسسات ذات المصادر المالية الكبيرة وذات الحجم الواسع تتمتع بثقة مصادر التمويل أكثر من الثقة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة. [3]

[1]- أيمن محمد الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2010، ص93، 94.

[2]- عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص347، 348.

[3]- أيمن محمد الشنطي، المرجع السابق، ص95، 96.

2-: المحددات الكيفية لاختيار الهيكل التمويلي المؤسسة[1]

أ- الحالة الاقتصادية العامة:

عندما نقوم بوضع خطة مالية، فإننا سنعيش مع هذه الخطة لفترة من الزمن، وبالتالي فإن أي خطة مالية لابد وأن تنطوي على بعض التنبؤات للحالة الاقتصادية، ولا شك أنه من الأفضل القيام بهذه التنبؤات كجزء من عملية التخطيط اللمالي بدلا من الافتراض بطريقة آلية إن الحالة الاقتصادية ستستمر كما هي في المستقبل ولابد من التنبؤ لمستوى النشاط التجاري، وكذا لأسواق رأس المال وأسعار الضريبة.

ب-خصائص الصناعة:

نجد التقلبات الموسمية والتقبات الدورية وطبيعة المنافسة التي تسود داخل الصناعة تؤثر على الوزن الذي يعطي لكل عامل من العوامل المختلفة التي تحدد أنواع الأموال المستخدمة.

بحيث نجد الصناعات التي من هذا النوع تعطي أهمية كبيرة لعاملي المرونة والخطورة حتى يمكن التوسع أو الإنكماش بسرعة وبسهولة، أما طبيعة المنافسة التي تسود داخل الصناعة تؤثر أيضا في العوامل التي تحدد نوع الأموال المستخدمة، فلو كانت المنافسة من نوع الضعيف والذي يجعل من الصعب التنبؤ بالأرباح، فإن الشركات تفضل استخدام أموال الملكية بدلا من الإقتراض نظرا للخطر الكبير.

ج-خصائص الشركة:

إن كل شركة تنتمي إلى صناعة معينة، لا يمنع أن نجد تقلبات موسمية أو دورية في مبيعاتها تختلف إلى حد ما عن تقبات الصناعة التي ينتمون إليها، فإن خصائص الشركة التي تحدد الأوزان التي تمنح للعوامل المختلفة وهي شكل المنظمة الذي يؤثر على الوزن

[1]- جميل أحمد توفيق، المرجع السابق، ص 309، 327.

الذي يعطي للملاءمة كعامل في تحديد أنواع الأموال المستخدمة، وكذا حجم الشركة ونوع الإدارة كلها عوامل تحدد وزن العامل في المنشأة[1].

د- درجة تحفظ أو مجازفة:

إن إدارة المنشأة هي مجموعة من البشر الذين تحكمهم عوامل سلوكية، فمنهم من يتصف بالجرأة والإقدام لتحمل المخاطر، ومنهم من يتصف بالتردد والتحفظ من المخاطر وعليه فإن تركيبة رأس المال قد تميل إلى استخدام المديونية أقل على الرغم من ملاءمة العوامل الأخرى بسبب التحفظ الإدارة وخشيتها من المخاطرة[2].

- المركز الضريبي:

من الأمور التي تشجع المنشأة على الإقتراض (استخدام التمويل المقترض) هو ما تحققه من مزايا ضريبية أو ما يعرف " بالوفر الضريبي " الناتج عن ظهور الفوائد في قائمة الدخل، حيث أن الكلفة الحقيقية للذين تكون أقل عندما تكون معدلات الضريبة مرتفعة وعليه كلما زادت إمكانية المنشأة في الحصول على وفر ضريبي زادت رغبتها في الاعتماد على المديونية في التمويل.

هـ- درجة استقرار المبيعات:

ترتبط درجة استقرار المبيعات بنسب الاقتراض ارتباطا مباشرا، فعندما تزيد درجة استقرار المبيعات والإيرادات، تتمكن المنشأة من دفع إلتزاماتها الثابتة على القروض بأقل درجة من الخطر، وذلك بعكس الحال إذا كانت المبيعات والإيرادات تتعرض لتقلبات مستمرة حيث تجد الشركة صعوبة في دفع هذه الإلتزامات[3].

---

[1]-جميل أحمد توفيق، المرجع السابق، ص328، 329.

[2]- عدنان تايه النعيمي، المرجع السابق، ص405، 406.

[3]- محمد صالح الحناوي،و جلال ابراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص267.

رابعا: مصادر الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة:

تلجأ المؤسسات إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتية غير كافية لمواجهة احتياجاتها، أو لانها لا ترغب في استعمال المزيد منها لأسباب تتعلق بالربحية أو التوقيت وتوجد العديد من مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة وهي:

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل

أ-الإئتمان المصرفي:

تعتمد المؤسسات التجارية والصناعية في ممارسة أنشطتها اعتمادا كبيرا على البنوك وذلك في مجالات عديدة منها تسهيل عمليات الدفع والإستيراد والتصدير إلى جانب توفير الإئتمان اللازم لتمويل احتياجاتها في النمو والتطور، وهناك عوامل لإختيار البنك للتعامل معه ومنها سياسة البنك الإئتمانية، حجم أو مقدار القروض التي يمكن للبنك منحها، الولاء للعملاء أي مدى دعهما لعملائها في الظروف الصعبة، النصح والمشورة التي تقدمها لعملائها خاصة في المراحل الأولى من تأسيس مشاريعهم مدى المخاطر التي يقبل بها البنك، خبرة البنك وتخصصه[1].

إن أسباب اللجوء إلى الإئتمان المصرفي كونه أقل تكلفة حتى ولو أخذنا في الحسبان تأثير ضرورة وجود حد أدنى من الرصيد بالبنك على سعر الفائدة الحقيقي، وكذلك كونه يعتبر أقل تكلفة مقارنته بالإئتمان التجاري ولذا عادة ما ينصح باستعمال القروض المصرفية حتى تحصل المنشأة على النقدية التي تمكنها من الحصول على الخصم النقدي، والحصول على الإئتمان المصرفي يعود به المنشأة بالفائدة من ناحية المؤسسة بأنها تمكنت من النجاح في الامتحان الذي يعقده دائن تعتبر معاييره ومستوياته أصعب بكثير من معايير غيره من الدائنين قصيري الأجل[2].

[1]- أيمن محمد الشنطي، المرجع السابق، ص 53 – 54 – 55.

[2]- جميل أحمد توفيق، المرجع السابق، ص354.

ب- الإئتمان التجاري:

هو إئتمان قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم المشتري بشراء البضاعة لإعادة بيعها، وله عدة أشكال: الحساب الجاري، الشيكات المؤجلة، وهي وسيلة غير مفضلة للدائنين لخطورتها ولعدم إلزامية الأجل الوارد فيها، والكمبيالات.

للإئتمان التجاري عدة عوامل تؤثر في منحه منها العامل الشخصي وتتمثل في مركز البائع المالي (مقدرة البائع على منح الإئتمان)، ومدى رغبة البائع في التخلص من مخزونه، وكذا تقدير البائع لأخطار الإئتمان، أما العامل الناشئ عن حالة التجارة والمنافسة وتتمثل في الفترة الزمنية التي يحتاجها المشتري لتسويق السلعة، وطبيعة السلعة المباعة بحيث كلما زاد الطلب على السلعة وزاد معدل دورانها كانت مدة الإئتمان وشروطه أصعب بالإضافة إلى حالة المنافسة وموقع العملاء والحالة التجارية.

يعود أسباب استخدام الإئتمان إلى أن المؤسسة إذا حصلت على خطر تجاري دون النظر إلى موعد الدفع فإن هذا الإئتمان يصبح بدون كلفة، وعلى المدين أن يسهل الإئتمان الممنوح له إلى أقصى حد ممكن، وكذلك إذا كان المصدر الوحيد المتاح، بالإضافة إلى السهولة كونه لا يستلزم إجراءات معقدة والإستمرارية كونه يعتبر تجديد الدين قصير الأجل شكل من أشكال الاستمرارية والمرونة بحيث يستخدم عند الحاجة[1].

أما بخصوص شروط الإئتمان التجاري تشمل في حجم الخصم المسموح به إذا حدت السداد النقدي خلال فترة زمنية معينة محددة، وكذا الفترة الزمنية التي ينبغي السداد خلالها حتى يمكن الحصول على الخصم والفترة الزمنية التي يمكن أن تمر قبل سداد الفاتورة وذلك في حالة عدم الحصول على الخصم النقدي[2].

[1]- أيمن محمد الشنطي، المرجع السابق، ص ص58، 63.

[2]- جميل أحمد توفيق، المرجع السابق، ص359، 360.

2- مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل

إن من أهم مصادر التمويل متوسط الأجل وطويل الأجل نجد القروض المصرفية وتمويل المعدات، أما طويل الأجل نجد أموال الملكية، الأسهم العادية والأسهم الممتازة الأرباح المحتجزة.

أ- **مصادر التمويل متوسط الأجل:** وأهمها

- **قروض مباشرة متوسطة الأجل:**

عادة يتم سداد هذه القروض بصفة منتظمة على مدار عدد من السنوات تمثل عمر القروض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الإهلاك وبالإضافة إلى ذلك فعادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي ضمانات أخرى، وتمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض، وحيث أن جدول السداد يمثل خاصية أساسية في جميع أنواع القروض متوسطة الأجل وأن الغرض من سداد القرض على دفعات وتدريجيا بدلا من دفعة واحدة في نهاية حياة القرض هو حماية لكلا من المقرض والمقترض من خطر عدم قيام المقترض بالتحوط واستقطاع مبلغ سنوي وحجزه بحيث يتم تجميع مبلغ مناسب في نهاية عمر القرض يتم استخدامه في السداد الكلي[1].

- **التمويل بالإستئجار:**

تهدف معظم المنشآت إلى استخدام المباني والمعدات، وظهر في معظم الدول اتجاه نحو الإستئجار بدلا من شرائها، وبعد أن كان الإستئجار مقتصرا على الأراضي والمباني فأصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا.

[1]- جميل أحمد توفيق، المرجع السابق، ص368، 369.

الإستئجار هو عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك الأصل لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة، وهناك ثلاث أطراف في العملية المؤجر والمستأجر والمقرض الذي يمول شراء الأصل الذي سيؤجر، وهناك أنواع للإستئجار هي الاستئجار المباشر حيث تحصل المؤسسة على منافع أصل تملكه عن طريق استئجاره مباشرة من مالكه، والبيع وإعادة الإستئجار بحيث تبيع إحدى المؤسسات أصلا تملكه وفي نفس الوقت تستأجره من المشتري، وهناك الإستئجار الممول.

وللإستئجار عدة مبررات منها:

1/ المرونة التشغيلية: حيث يمكن الإستئجار المؤسسات المستأجرة من تعديل، تركيبة مجهوداتها لأية تغيرات قد تطرأ على السوق.

2/ يمكن الإستئجار من الانتفاع بمزايا ضريبية.

3/ الإستئجار ثابت الكلفة، حيث لا تتغير كلفته بتغير الفائدة.

4/ نقل مشكلة التقادم إلى المؤجرين.

6/ يشكل الإستئجار بديلا مناسبا للاستفادة من المعدات التي يخضع للتطور الفني السريع المستمر[1].

[1]– أيمن محمد الشنطي، المرجع السابق، ص 86، 88.

ب-مصادر التمويل طويل الأجل[1]:

- **الحقوق الملكية:**

يمكن القول بأن الهيكل المالي لمنشآت الأعمال بشكل عام، يتضمن حقوق الملكية وتنشأ هذه الحقوق بشكل أساس من المبالغ النقدية التي يقدمها المالكين لشراء الأصول المطلوبة للبدأ بعمليات المنشأة ويمكن أن تزداد حقوق الملكية عن طريق احتجاز الأرباح وإعادة استثمارها في توسيع عمليات المنشأة وهم الأسهم الممتازة، الأسهم العادية، والأرباح المحتجزة.

- **الأسهم العادية:**

يشير مصطلح السهم العادي إلى ذلك السهم الذي لا يمتلك أية تفضيلات أو أسبقيات خاصة، سواء أكان ذلك في دفع المقسوم أم في حالة تصفية المنشأة، وتمثل مصلحة المالكين في المنشأة، كما أنّها تعد الأساس لهدف المنشأة في تعظيم قيمتها في سوق الأوراق المالية حيث أنّ زيادة سعر السهم في السوق يشير إلى تعظيم تلك القيمة والعكس في ذلك في حال انخفاض سعره في السوق، ويتميز السهم العادي بخصائص هي:

- أنها تعبير عن التمويل الممتلك في أصول المنشأة.
- تعطي الحق في استيلام حامله مقسوم أرباح غير ثابت وغير مؤكد، كما هو الحال في الأسهم الممتازة والسندات.
- تتيح لحاملها الأسبقية في شراء الإصدارات الجديدة من أسهم المنشأة قبل عرضها على جمهور.
- تعطي الحق في اختيار أعضاء الفريق الإداري للمنشأة وتغييرهم وإبعادهم.
- ذات كلفة عالية مقارنة بباقي المصدر.

[1]- أحمد عبد الوهاب ، التمويل و إدارة المؤسسة المالية ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 82 .

وله عدة أنواع أهمها الأسهم العادية التي يمكن امتلاكها من قبل مؤسسي المنشأة وأسهم عادية التي يمكن طرحها للإكتتاب العام على الجمهور[1].

- **الأسهم الممتازة:**

هي مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل ويجمع بين صفتي الأسهم العادية والسندات ويجمع بين أموال الملكية والإقتراض فمن حيث التصفية تأتي الأسهم الممتازة بعد الديون في الأولوية وقبل المساهمين العاديين ومن ناحية الدخل تستحق نسبة ثابتة منه وبمقدور الشركة إلغاء هذا العائد دون أن يؤدي إلى اعتبار الشركة مقصرة في الوفاء بإلتزاماتها كما يحدث في حالة عدم الدفع للدائنين.

ويمتاز السهم الممتاز بكونها عائد محدد كنسبة من قيمة السهم الإسمية وكذلك مركز ممتاز اتجاه حملة الأسهم العادية، ويعود سبب إصداره إلى زيادة الموارد المالية المتاحة للشركة، المتاجرة بالملكية لتحسين عائد الإستثمار من خلال الفارق بين كلفة الأسهم الممتازة وعائد الإستثمار في المؤسسة بالإضافة إلى استعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة[2].

- **الأرباح المحتجزة:**

يعد المقسوم النقدي المتوقع مصدرا أساسيا للعائد الذي يستخدمه حملة الأسهم في تحديد السعر المتوقع للسهم، كما أنه يمثل مصدرا للتدفقات النقدية لحملة الأسهم ومصدرا للمعلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي للمنشأة، ويعتمد قرار المقسوم على:

[1]- عدنان تايه النعيمي، المرجع السابق، ص363- 364.

[2]- أيمن الشنطي، المرجع السابق، ص72، 73.

-طبيعة نشاط المنشأة ونوعية منتجاتها والبيئة التي تعمل في إطارها والمخاطر التي تواجهها، وكما هو معلوم فإن كامل الأرباح التي تحققها المنشأة هي حق لحملة الأسهم العادية، إلا أنه يحق للمنشأة بناء على موافقة حملة الأسهم تجزئة تلك الأرباح والتي تشكل أحد أهم مصادر التمويل للمنشأة.

وهذا التمويل يكون في حالة عدم توزيعه من طرف المنشأة على حملة الأسهم العادية وقرار احتجاز الأرباح هو قرار يتم اتخاذه في ضوء تكلفة المصادر الخارجية الأخرى ومعجل النمو العائد المتوقع تحقيقه[1].

- **السندات:**

تعد السندات من الأدوات المالية طويلة الأجل التي تصدرها المنشأة، ذات عائد ثابت وتتمتع بالقابلية على التداول في السوق المالي، وتمثل اتفاق طويل الأجل تلتزم بموجبه المنشأة بتسديد دفعات دورية من الفوائد لحملة السندات التي تمثل كلفة تتحملها المنشأة المصدرة لها عن استخدام الأموال، إضافة إلى إعادة أصل القيمة الاسمية للسند لحامله[2].

وللسند عدة خصائص منها:

- ✓ . يمثل السند دينا على الشركة.
- ✓ . يحصل حامل السند على عائد ثابت هو الفائدة.
- ✓ . يتقدم حملة السند في حقهم كدائنين على حملة الأسهم.
- ✓ . يحصل حملة السندات على عائد ثابت يدفع بمواعيد محددة بغض النظر عن تحقيق أرباح أو عدم تحقيقها.
- ✓ . للسندات أجل محدود تسدد قيمته.

[1]– عدنان تايه النعيمي، المرجع السابق، ص 365، 366.

[2]– عدنان تايه النعيمي، المرجع السابق، ص356.

✓ . لا حق لحملة السندات في التصويت والإشتراك في الإدارة[1].

- **القروض طويلة الأجل:**

يعد هذا النوع من التمويل المقترض بمثابة عقد يلتزم بموجبه المقترض (المنشأة) على تسديد فوائد دورية طيلة سنوات القرض إضافة إلى أصل المبلغ المقترض ضمن توقيتات وآجال يتم الاتفاق عليها مع المقرض وقد يكون الطرف المقرض منشأة مالية وسيطة (مصرف، شركة تأمين..... الخ)، وقد تكون هذه القروض مضمونة بأصل معين أو بأيّ نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ويتم تحديد الفائدة على أسس، إما بتحديد معدل ثابت خلال مدة القرض، أو قد يكون معدل متغير استنادا للمعدلات المعتمدة من قبل المصارف[2].

واللجوء إلى التمويل بهذا النوع إلى عدة مبررات منها: ما يعتبر هذا النوع أقل من حيث المخاطر لأن له الأولوية على الدخل ولكن ليس له حق الرقابة على الشركة إلا في الظروف الإستثنائية[3].

✓ . تعتبر القروض ملائمة لأنها تعطي الأسبقية أو الأولوية على الملاك فيما يتعلق بالدخل والقيمة عند التصفية.

✓ . تكلفة القروض محددة مسبقا وتكلفة المتوقعة له أقل من تكلفة أسهم العادية والممتازة.

✓. إلا أنّ التمويل عن طريق القروض الطويلة الأجل لها عدة عيوب هي:

✓ . أنه يترتب على هذه القروض الإلتزام بدفع الفوائد.

✓ . زيادة المخاطر الناتجة عن التوسع بالتمويل بالمديونية مما يؤدي إلى تخفيض قيم الأسهم المتداولة.

[1]– أيمن الشنطي، المرجع السابق، ص80.

[2]– عدنان تايه النعيمي، المرجع نفسه، ص354.

[3]– عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص475.

- ✓ . أنها ذات تاريخ استحقاق محدد مما يفرض من المنظمة سداد هذه القروض أو إصدار قرض جديد لسداد قرض قائم.
- ✓ . وله عدة عوامل مؤثرة في قرارات خاصة باستخدام القروض في التمويل هي:

- يجب على الشركة قبل اتخاذ قرار استخدام القروض في التمويل الطويل الأجل معرفة نسبة المديونية الحالية ومقارنة ذلك بالنسبة المثلى للمديونية.
- يعتبر استخدام القروض قصيرة الأجل سياسية تحفظية أكثر بالمقارنة من استخدام القروض طويلة الأجل، فالأخير يترتب عليها معدل مديونية يتصف بالثبات وعدم المرونة لطول مدة القرض[1].

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهيكل التمويلي.

اختلفت المداخل التي تناولت دراسة تأثير هيكل رأس المال على القيمة السوقية للمنشأة اختلافا بينا فيما توصلت له من نتائج، منها ما أيد وجود تأثير هيكل رأس المال على قيمة المنشأة، ومن ثم يسلم لقبول فكرة وجود هيكل رأس مال مثالي تنخفض عنده تكلفة أموال المنشأة إلى أدنى حد ممكن، ومن ثم تبلغ عنده قيمة المنشأة أقصى حد لها، ومن هذه المداخل ما عارض وجود تأثير لهيكل رأس المال على القيمة السوقية للمنشأة، ومن ثم رفض قبول فكرة هيكل رأس المال المثالي[2].

أولا: النظريات المؤيدة لتأثير هيكل رأس المال على قيمة المنشأة

1- مدخل صافي الربح:

يعتمد هذا المدخل على افتراض أساسي وهو أنّ تكلفة كل من أموال الملكية وأيضا الاقتراض ثابت لا يتغير وليس له أي علاقة بهيكل رأس المال وهذا يعني أن ارتفاع

[1]- عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص475، 476.

[2]- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرار، المرجع السابق، ص354.

أو انخفاض نسبة الرفع المالي (نسبة الاقتراض) في هيكل رأس المال لا يترتب عليه ارتفاع أو انخفاض في تكلفة الأموال المستخدمة عن طريق القروض أو الملكية، وطالما أن تكلفة الاقتراض أقل من تكلفة إصدار أسهم جديدة فإن الاعتماد على الاقتراض في التمويل بنسبة أكبر من أموال الملكية يؤدي إلى انخفاض التكلفة الكلية للأموال وبالتالي ارتفاع قيمة المنشأة.

غير أنّ هذا المدخل يعاني من نقطة ضعف أساسية هو افتراض ثبات كل من تكلفة الإقتراض وتكلفة الملكية بغض النظر عن التغيير في نسبة الاقتراض إلى الملكية، وهذا الاقتراض بعيد كل البعد عن الواقع العملي.

فافتراض ثبات تكلفة الاقتراض يعني أنّ المنشأة يمكنها أن تعتمد على القروض إلى ما لا نهاية دون يترتب على ذلك زيادة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وأيضا دون أن يطالب المقترضين زيادة في سعر الفائدة نتيجة لأي مخاطر متوقعة، أيضا افتراض ثبات معدل العائد المطلوب للملاك يعني أن المساهمين لا يبالون بالخطر المالي الذي تتعرض له المنشأة نتيجة التوسع في الاقتراض وهذا التصرف لكل المساهمين والمقرضين تجده بعيدا عن الواقع.

2- المدخل التقليدي[1]:

يفترض وجود نسبة اقتراض مثالية تنخفض عندها تكلفة الأموال إلى أدنى حد وبالتالي تصل عندها قيمة المنشأة إلى حدها الأقصى، كما أن هذا المدخل يستخدم نفس الطريقة في المدخل صافي الربح فيما يتعلق بقيمة المنشأة، غير أنه يختلف عنه فيما يتعلق بالإفتراضات الأساسية فهو يفترض أنّ تكلفة الإقتراض (سعر الفائدة) تظل ثابتة إلى حد معين من الإقتراض بعكس الخطر المالي فيبدأ في الارتفاع كلما ارتفع معدل الرفع المالي

[1]- محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، المرجع السابق، ص ص،358، 363.

كما أن معدل العائد أيضا المطلوب تحقيقه للملاك يزداد مع ازدياد نسبة الاقتراض، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين نسبة الإقتراض وتكلفة كل من أموال الملكية والإقتراض.

إن جوهر هذا المدخل يشير إلى أن تكلفة الأموال تنخفض تدريجيا مع زيادة الأموال المقترضة إلى أن تصل إلى حد معين بعده تأخذ هذه التكلفة في الارتفاع، وعند هذا الحد من الإقتراض الذي يتحول عنده اتجاه تكلفة الأموال نحو الارتفاع تتحدد نسبة الإقراض المثالية[1].

ويعترف المؤيدون لهذا المدخل بأن تكلفة الأموال الكلية للمنشأة يمكن أن تصل إلى أدنى حدود لها عند مستويات مقبولة من الاقتراض وعلى ذلك فهم يؤيدون فكرة وجود هيكل رأس المال المثالي من شأنه أن يجعل القيمة السوقية للمنشأة عند حدها الأقصى، وتكلفة الأموال عند حدها الأدنى.

ووفق هذا المدخل فإن الطريقة التي يتغير بها تكلفة الأموال نتيجة التغيرات في هيكل رأس المال يمكن أن تقسم إلى ثلاث مراحل:

أ- مرحلة أولى وتتصف بثبات تكلفة أموال الملاك أو زيادتها ببطئ مع زيادة نسبة الإقتراض [2]، ويعتبر هذا المدخل في ظل عدم وجود ضرائب، غير أن زيادة تكلفة أموال الملاك في هذه المرحلة تكون أقل من المزايا الناجمة عن زيادة الإقتراض في هيكل رأس المال والمتمثلة في انخفاض تكلفة الاقتراض.

ب-المرحلة الثانية تتصف بأن المنشأة تكون قصد استتخدمت نسبة من الاقتراض بحيث لا يؤثر الاقتراض على قيمة المنشأة، نظرا لأن المزايا الناتجة عن الاعتماد على الاقتراض

[1]- محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، المرجع السابق، ص ص،358، 363.

[2]- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، المرجع السابق، ص330.

في هذه المرحلة والمتمثلة في انخفاض تكلفة الاقتراض سوف يقابلها ارتفاع بنفس المقدار في تكلفة أموال الملاك.

ج- المرحلة الثالثة تشهد ارتفاعا في نسبة الإقتراض بهيكل رأس المال فيما وراء الحدود المقبولة، وهو ما يترتب عليه أن تصبح المزايا التي تحصل عليها المنشأة من الاعتماد على الإقتراض كمصدر رخيص التكلفة تضيع تماما في الزيادة التي يطلبها الملاك في صورة معدل العائد على أموالهم، ليس هذا فحسب بل أن زيادة في العائد الذي يطلبه الملاك تكون أعلى من المزايا الناجمة عن الاعتماد على الإقتراض وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال ومن ثمة انخفاض القيمة السوقية للمنشأة[1].

أما المدخل التقليدي في ظل وجود ضرائب لا يترتب عليه تغيير في النتائج الأساسية في ظل عدم وجود ضرائب، فما زال يوجد أيضا هيكل مثالي لرأس المال يتحدد عند نقطة تصل فيها التكلفة الكلية إلى حدها الأدنى وأيضا تصل قيمة المنشأة إلى أقصاها.

ثانيا: النظريات غير المؤيدة لتأثير رأس المال على قيمة المنشأة

أ- مدخل صافي ربح العمليات:

على عكس صافي الربح وأيضا المدخل التقليدي يقوم هذا المدخل على افتراض أساسي وهو أنّ التكلفة الكلية للأموال تكون ثابتة أيا كانت نسبة المديونية في المنشأة، وذلك رغم أنه يفترض أيضا أن تكلفة الإقتراض ثابتة لا تتغير مع تغير نسبة الإقتراض بينما تكلفة الملكية (العائد الذي يطلبه الملاك) سترتفع مع كل زيادة في نسبة الإقتراض، ويبرر هذا المدخل صحة افتراضه الأساسي بأنّ زيادة تكلفة الأموال التي قد تحدث نتيجة زيادة تكلفة الملكية التي تنجم عن زيادة الاقتراض وما تسببه من مخاطر مالية، سوف يعرضها انخفاض

[1]- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرارات، المرجع السابق، ص332.

بنفس القيمة في تكلفة الاقتراض ناتج من زيادة الاعتماد على هذا المصدر ذات التكلفة المنخفضة نسبيا ولهذا فإن من المتوقع أن تظل تكلفة الأموال الكلية ثابتة.

ب- مدخل مودجلياني وميلر:

- في ظل عدم وجود ضرائب:

لقد اعتبر كل من مود جلياني وميلر أن مدخل صافي ربح العمليات هو المدخل المقبول، كما أنهم اعتبروا في ظل تجاهل الضرائب أن قيمة المنشأة مستقلة وغير مرتبطة بهيكلها المالي ويركز على افتراضين هما: يفترض وجود سوق لرأس المال كامل وهذا يعني أن المستثمر يمكنه بيع وشراء كل ما يحتاجه من أوراق مالية مهما صغرت الكمية التي يرغب في شرائها كما يمكنه أيضا أن يقترض بنفس الشروط التي تقترض بها المنشأة.

وأن هذا المستثمر رشيد يمنى إمكانية حصوله على كل البيانات والمعلومات التي يحتاجها دون أي تكلفة.

أن المنشأة يمكن وصفها في مجموعات على أساس درجة المخاطر التي ينطوي عليها النشاط وهو ما يعني وجود شرائح الخطر متجانسة فكل منشأة داخل المجموعة تتعرض لنفس درجة المخاطر.

وجوهر هذا المدخل يقوم على أساس أن قيمة المنشأة تتمثل في قيمة استثماراتها وهذه بدورها تتوقف على العائد المتوقع من ورائها والتي تتأثر بالتالي بالمخاطر التي يتعرض له هذا العائد، ومن ثم فمهما كانت التشكيلة التي تكون هيكل رأس فالقيمة الكلية للمنشأة لابد وأن تساوي القيمة الكلية للاستثمارات المكونة لها سواء تم تمويل هذه الإستثمارات من قروض أو من أموال ملكية، وهذا يعني أنّ قيمة المنشأة تتوقف على قرارات الاستثمارات وليس قرارات التمويل.

ومن منطلق الافتراضات السابقة فإنه لو كان هناك شركتين متشابهتين في كل المظاهر فيما عدا هيكلا رأسمالهما يجب أن تكون القيمة السوقية لهما واحدة، وهذه النتيجة تخالف تماما ما هو قائم في مدخل صافي الربح والتقليدي، وتنطوي فكرة المراجحة هذه على أن المستثمر يستطيع أن يحوّل استثماراته من منشأة تعتمد على القروض في تمويل جزء من أصولها إلى منشأة أخرى متشابهة ولكنها تعتمد على أموال الملكية بالكامل في التمويل ويترتب على ذلك أنّ المستثمر يمكنه أن يحقق العائد الذي كان يحققه من قبل ودون زيادة في المخاطر ولكل باستثمار أقل، واستخدام المراجحة ستؤدي في النهاية إلى تساوي القيمة السوقية لهاتين الشركتين[1].

- **في ظل وجود ضرائب:**

على عكس المدخل التقليدي والذي لا يترتب على وجود الضرائب أي تغيرات أو تأثير بالنسبة للنتائج الأساسية فالأخذ في الحسبان الضرائب في مدخل مود جلياني وهيلر ترتب عليها تغير في النتائج بحيث وجود ضرائب جعلهم يدركوا مدى تأثير الضرائب على قيمة المنشأة.

فمن المعروف أنّ فوائد القروض تعتبر من الأعباء التي تدخل في قائمة الدخل ومنه فإن اقتراض خضوع المنشأة للضريبة على الدخل يعني أنه يمكن للمنشآت التي يتكون رأس مالها على قروض تحقق وفرات ضريبية، وأن قيمة المنشأة التي يتكون هيكل رأس مالها من قروض وملكية سوف تفوق القيمة السوقية للمنشأة مماثلة غير أنها تعتمد فقط على أموال الملكية في هيكل رأسمالها، وذلك بافتراض أن الفرق بين هاتين القيمتين يتمثل أساسا في قيمة الوفرات الضريبية محققة.

[1] – محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، المرجع السابق، ص366، 372، 381

ومن ثم فإن قيمة المنشأة الكلية تستخدم قروض تتمثل في قيمة العائد المتاح للمستثمرين (ملاك أو مقرضين) مخصوم بتكلفة الأموال الكلية

المبحث الثاني: أسسيات حول النسب المالية وتكلفة الأموال والرفع المالي.

المطلب الأول: نسب الهيكل المالي.

عند تحليل المركز المالي والإئتماني يمكن استخدام عدة معايير ونسب مالية مختلفة واختيار إحداها يتوقف على الغرض المقصود من التحليل ويتضح لنا وجود أسباب منطقية تستدعي استخدام نوع معين من النسب المالية عند تحليل رقم معين، يضاف إلى ذلك أن أنواع البيانات والمعلومات المتاحة تحدد أحيانا طبيعة التحليل، ويمكن تصنيف النسب المالية إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

-نسب السيولة.

-نسب النشاط.

-نسب رأس المال.

-نسب الربحية.

أولا: نسب السيولة

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقسيم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، والغرض الأساسي من التحليل هو الحكم على قدرة المنشأة في مقابلة إلتزاماتها الجارية، ويجب دفع الإلتزامات الجارية من الأصول النقدية أو التدفق العادي للنقدية الناتج عن المبيعات النقدية وتحصيل الذمم، ومن ثم يصبح من الضروري الاحتفاظ بمقادير كافية من الأصول سريعة التداول تفوق مقدار الخصوم المتداولة حيث أن الأمر يحتاج لفترة زمنية قد تطول لتحصيل الذمم وتحويل المخزون السلعي إلى نقدية.

وعليه لابد أن نعرف أن:

صافي رأس المال = مجموع الأصول المتداولة – مجموع الخصوم المتداولة

وعليه نسبة السيولة = $\frac{\text{الأصول السريعة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = 1 \frac{\text{الأصول المتداولة–المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

ب: نسبة التداول:

يستخدم كاختبار أولي وجوهري لمقدرة المشروع على مقابلة إلتزاماته الجرية بسرعة وبدون صعوبات.

نسبة التداول = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

ثانيا: نسب النشاط

تقيس مدى فاعلية استخدام الموارد المالية داخل المنشأة، وتختص إحدى نسب النشاط بتحليل استخدام الموارد الإجمالية للمنشأة، وهذه النسبة هي المبيعات إلى مجموع الأصول وتستخدم أيضا في تحليل مدى كفاءة استخدام العناصر التي تكون مجموع الأصول.

وعليه:

معدل دوران مجموع الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$

معدل دوران الأصول العاملة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول العاملة}}$

[1]– جميل أحمد توفيق، المرجع السابق، ص111، 112.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول المتداولة}}$$

ثالثا: نسب رأس المال

تقيس مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل المشروع، فإذا ساهم الملاك بنصيب صغير في التمويل الكلي للمنشأة، فإن معظم الأخطار يقوم الدائنون بتحملها، واتجاه أصحاب المشروع إلى الإقتراض لتمويل العمليات يمنحهم ميزة السيطرة على المنشأة بأقل استثمار ممكن.

وعليه:

أ/ نسبة الإقتراض إلى حق الملكية: تقيس إلتزامات المنشأة نحو اثنيها وعلاقاتهم بالأموال التي يقدمها الملاك ويقصد بالاقتراض الخصوم المتداولة وكل من القروض طويلة ومتوسطة الأجل، أما أموال الملكية فيقصد بها رأس المال المدفوع والإحتياطات الرأسمالية[1].

$$\text{ومنه نسبة الاقتراض إلى حق الملكية} = \frac{\text{الاقتراض}}{\text{حق الملكية}}$$

$$\text{ب/ نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حق الملكية}}$$

وتبين العلاقة بين مقدار الأموال التي يقدمها أصحاب المشروع ومقدار الأموال التي تأتي عن طريق الإلتزامات الجارية.

[1]- جميل أحمد توفيق، المرجع السابق، ص ص 111، 121.

ج/ نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية = $\frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{حق الملكية}}$

تبين إلى أي مدى تستثمر أموال الملاك في أصول ذات معدل دوران منخفض نسبيا.

د/ نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الاقتراض}}$

تبين العلاقة بين الأصول المتداولة وبين مجموع إلتزامات المنشأة

رابعا: نسب الربحية

إن ربحية المشروع ما هي إلا نتيجة لعدد كبير من السياسات المختلفة التي تتخذ في جميع نواحي المنشأة، ولهذا تستخدم عدة مقاييس للربحية[1].

فنسب الربحية تعكس وتقيس مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي، فالنسب الربحية فإنها تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المشروع ومنها:

هامش الربح = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$

وهو يقيس النسبة المئوية التي يمكن أن ينخفضها سعر البيع قبل أن يحقق المشروع خسائر فعلية.

معدل العائد على مجموع الأصول = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$

[1]- جميل أحمد توفيق، المرجع السابق، ص122، 123.

وهو يقيس العائد على مجموع استثمارات المشروع

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

وهو يقيس العائد على مجموع استثمارات حملة الأسهم[1].

المطلب الثاني: تكلفة الأموال والرفع المالي.

تعتبر تكلفة الأموال متغيرا أساسيا في قرار الإختيار بين مشروعات الإنفاق الاستثماري، فإن تخفيض هذه التكلفة يترتب عليه أثرا إيجابيا على قيمة المنشأة أي القيمة السوقية لأسهمها العادية، وهنا يجب على المدير المالي أن يهتم بتأثير مصادر التمويل المستخدمة على قيمة المنشأة من خلال إختيار الهيكل المالي الأنسب.

أولا: تكلفة الأموال:

أ-معنى تكلفة الأموال:

تكلفة الأموال هو استخدامها في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال اللازمة للإستثمارات الجديدة، وحقيقة أن المنشأة قامت من قبل بالاقتراض بتكلفة مرتفعة أو منخفضة[2].

كما عرفت " بأن قرار الشركة بالاستثمار أو عدم تنفيذ الاستثمار يتوقف على تحليل التدفقات النقدية المخصومة، ويقتضي هذا المنهج من التحليل تحديد قيمة التدفقات النقدية ثم تحديد سعر الخصم المناسب لخصم هذه التدفقات ويطلق على سعر الخصم المستخدم بتكلفة الأموال.

[1]- محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، المرجع السابق، ص55،76، 77.

[2]- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرارات، المرجع السابق، ص277.

وكذلك عرفت " بأنها تدخل في حساب المتوسط لجميع مكونات الهيكل المالي وفقا لأوزانها النسبية قياسا بحجم الهيكل ذاته[1].

ب- العوامل التي تؤثر في تكلفة الأموال:

تتأثر تكلفة الأموال بعدد من العوامل، بعضها يخرج عن نطاق سيطرة الشركة فيما يقع البعض الآخر تحت سيطرة الشركة ويتأثر بسياساتها.

- **العوامل التي لا تخضع لسيطرة الشركة:**

✓ مستوى أسعار الفائدة:

إذا كانت أسعار الفائدة السائدة في الاقتصاد الوطني تتجه للارتفاع فإن تكلفة التمويل تزيد لأن الشركات ستكون مضطرة لدفع معدلات فائدة أعلى للمقرضين وحملة السندات، كما يؤدي إلى رفع تكلفة كل من الأسهم الممتازة والعادية.

✓ معدلات الضرائب:

تتحدد أسعار الضرائب بموجب التشريعات الضريبية، وبالتالي فهي تخرج عن نطاق سيطرة الشركة، وتؤثر أسعار الضرائب على تكلفة الأموال ومن ثم على التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال.

- **العوامل التي تخضع لسيطرة الشركة:**

✓ سياسة الشركة بشأن الهيكل المالي:

يمكن للشركة أن تغير من هيكلها المالي بشكل يغير من تكلفة الأموال، فإنّ هذا يغير من الأوزان النسبية لمصادر التمويل، بحيث يمكن للشركة استخدام المزيد من القروض والأقل من الأسهم العادية، كما يمكن الزيادة في الاعتماد على القروض في مواجهة تناقص

[1]- عاطف وليم أندراوس، المرجع السابق، ص ص،408، 419.

الاعتماد على حقوق ملكية تؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر المرتبطة بالهيكل المالي بشكل يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل مرة أخرى.

✓ سياسة التوزيعات:

تمثل الأرباح المحتجزة الرصيد المتراكم للأرباح التي لم يتم توزيعها على المساهمين وتبعا لذلك فعند مستوى معين من الأرباح المحققة فإنّ ارتفاع نسبة الأرباح الموزعة يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح المحتجزة بشكل قد يعرض الشركة لنقطة الإنكسار، حيث لا تكفي الأرباح المحتجزة لتمويل احتياجات الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال.

✓ السياسة الإستثمارية للشركة:

عند تقدير تكلفة الأموال يتم استخدام معدلات العائد المطلوبة على الأرصدة الحالية للأسهم والسندات كنقطة بدء للتقدير، وتعكس هذه المعدلات درجة الخطر المرتبطة بأصول الشركة الحالية، وتبعا لذلك يتعين أن نفترض بشكل ضمني الأموال الإضافية الجديدة، سيتم استثمارها في أصول مماثلة للأصول الحالية وبنفس درجة الخطر المصاحبة لها، ويبدو هذا الافتراض صحيحا لكن إذا غيرت الشركة سياستها الإستثمارية واتجهت في استثمار أصول مغايرة للأصول الحالية، وتأسيسا على ذلك فإن تغيير هذه السياسة ينعكس على تكلفة الإستثمار تباين مستويات الخطر بين أنواع المختلفة للإستثمار[1].

2- حساب تكلفة الأموال

أ-تكلفة الاقتراض:

تكلفة الاقتراض = سعر الفائدة – الوفر الضريبي

= سعر الفائدة (1 – سعر الضريبة)

[1]- عاطف وليم أندراوس، المرجع السابق، ص426، 427.

تتوقف هذه التكلفة على معدل العائد على القروض الجديدة مطروحا منه قيمة الخفض في الضريبة نتيجة لاعتبار مدفوعات الفائدة من قبيل التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة وصولا للضريبة المستحقة على الدخل، وفي الواقع يمكن القول أن الحكومة تتحمل بشكل ضمني بجزء من تكلفة الاقتراض نتيجة للسماح بخصم الفوائد من وعاء الضريبة على الدخل، ويكمن السبب في استخدام سعر الفائدة بعد الضرائب لقياس تكلفة التمويل باستخدام قروض جديدة في أن قيمة الشركة التي تستهدف أي إدارة تعظيمها تعتمد على التدفقات النقدية بعد الضريبة ونظرا لأن الفوائد تعد من التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة فإنها تؤدي إلى خفض الضريبة الأمر الذي يؤدي إلى خفض التكلفة الصافية للإقتراض حيث يجعل ذلك تكلفة الاقتراض بعد الضريبة أقل من تكلفته قبل الضريبة[1].

ب- تكلفة الأسهم الممتازة:

$$\text{تكلفة الأسهم الممتازة} = \frac{\text{توزيعات السهم الواحد}}{\text{صافي سعر السهم}}$$

إن تكلفة الأسهم الممتازة هي معدل العائد الذي يجب تحقيقه على الإستثمارات الممولة بواسطة الأسهم الممتازة حتى يمكن الاحتفاظ بالإيرادات المتوافرة لحملة الأسهم العادية بدون تغيير، وفي الواقع هذا المعدل المطلوب هو عبارة عن توزيعات السهم الممتاز الواحد مقسوما على صافي السعر الذي تحصل عليه المنشأة مع بيع سهم واحد من إصدار جديد للأسهم الممتازة، والأسهم الممتازة تتميز بدرجة خطورة أقل من الأسهم العادية وأقل من السندات والعكس بالنسبة للمستثمرين[2].

[1] – عاطف وليم، المرجع السابق، ص 410.

[2] – محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، المرجع السابق، ص278.

ج-تكلفة الأرباح المحتجزة:

يمكن حساب كلفة الأرباح المحتجزة باستخدام ثلاثة أساليب كالأتي :

- **نموذج تسعير الأصل الرأسمالي:**

كلفة الأرباح المحتجزة = المعدل الخالي من المخاطرة + (عائد السوق – العائد الخالي) بيتا

بحيث أن المستثمر يطلب معدل عائد يعوضه عن كل قيمة زمنية للنقود والمخاطرة وبمعنى أن النموذج يربط بين معدل العائد المطلوب من السهم العادي ومخاطرته.

- أسلوب ناتج السند زائدا علاوة المخاطرة

كلفة ناتج السند = ناتج السند + علاوة المخاطرة

فهو أسلوب يعتمد على التقديرات الذاتية للمحللين.

- أسلوب التدفق النقدي المخصوم:

كلفة الأرباح المحتجزة = (المقسوم المتوقع / قيمة السهم العادي)+ معدل النمو

د-كلفة السهم العادي:

$$\text{كلفة السهم العادي} = \frac{\text{العائد المتوقع من السهم}}{\text{صافي سعر السهم}} + \text{معدل النمو في الأرباح}$$

$$\text{كلفة السهم العادي} = \frac{\text{العائد المتوقع من السهم}}{\text{سعر السهم-كلفة الإصدار}} + \text{معدل النمو في الأرباح}$$

إن تكلفة الأسهم العادية تعرف على أنها العائد الذي يطلبه المستثمرون لقاء امتلاكهم له، ويمكن أن يتمثل التمويل عن طريق الأسهم العادية شكلين وهما الأول يتمثل في احتجاز الأرباح، والثاني يتمثل في إصدار أسهم جديدة، وتمثل الكلفة الأسهم العادية معدل الخصم

الذي يستخدمه المستثمرون لحساب القيمة الحالية لمقسوم الأرباح الدورية المتوقع توزيعها في المستقبل من قبل المنشأة[1].

هـ- كلفة المتوسطة الموزعة لرأس المال:

كلفة رأس المال = [(نسبة المديونية) * (كلفة المديونية)] + [(نسبة الأسهم الممتازة) * (كلفة الأسهم الممتازة ( ) + [(نسبة حقوق الملكية) * (كلفة حقوق الملكية)]

ويمكن تحديد تكلفة الأموال من خلال تحديد التشكيلة المناسبة التي تكون هيكل رأس المال المنشأة، وهذه التشكيلة ليست بنسب متساوية، أي تكلفة كل عنصر منها غير متساوية، وبالتالي نستخدم المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان ويتم ترجيح تكلفة كل عنصر من العناصر عن طريق منحه وزنا هو نسبة هذا العنصر إلى مجموع العناصر المكونة لهذا الهيكل.

ثم تحسب التكلفة بضرب تكلفة كل عنصر في وزنه تحصل على تكلفة المرجحة للأموال[2].

ثانيا: الرفع المالي.

1- مفهوم الرفع المالي:

- الرفع المالي يعني استعمال الشركة للدين في هيكل التمويل بهدف زيادة العائد على حقوق المساهمين، وذلك لأن الدين مصدر رخيص نسبيا للتمويل.

[1]- عدنان تايه النعيمي، المرجع السابق، ص372، 374،377

[2] - محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، المرجع السابق، ص337.

- الرفع المالي يعني استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة وقد تكون أموال الغير هي القروض أو الأسهم الممتازة حيث كلاهما له تكلفة ثابتة ويجب على المنشأة الإلتزام بدفعها، بحيث أن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المنشأة، حيث كلما ازداد اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية للتمويل ازدادت درجة الرفع المالي، ويصبح بالتالي الرفع المالي فعالا إذا استطاعت المنشأة استثمار الأموال المقترضة بمعدل العائد الذي يزداد عن تكلفة الأموال المقترضة[1].
- الرفع المالي يقصد به ذلك الجزء الذي يربط التغير في الأرباح التشغيلية أو الأرباح قبل الفوائد بالضرائب مع صافي الدخل[2].

2- قياس درجة الرفع المالي:

- درجة الرفع المالي = $\frac{\text{التغير في عائد السهم العادي}}{\text{التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب}}$
- درجة الرفع المالي = $\frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الضرائب} - \text{أرباح الأسهم الممتازة}}$
- درجة الرفع المالي = $3 \frac{\text{التغير في عائد السهم}^{\text{عائد}}\text{السهم}}{\text{التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب}^{\text{الربح}}\text{قبل الفوائد والضرائب}}$

[1]- أيمن الشنطي، المرجع السابق، ص ص197،198

[2]- أسعد حميد العلي، المرجع السابق، ص188.

[3]- أيمن الشنطي، المرجع نفسه، ص 197، 198.

خلاصة الفصل

من خلال ما جاء في هذا الفصل تطرقنا إلى أهم النقاط المتعلقة بماهية الهيكل التمويلي الأمثل بداية بمفهومه الذي يمثل جميع أشكال و أنواع التمويل ، سواء ممتلكة أو مقترضة و أيضا سواء من مصادر قصيرة الأجل أو طويل الأجل ، ثم أهم المناهج المتبعة لتحديده التمويل المناسب .

كذلك تطرقنا إلى مكونات الهيكل المالي و دراسة مصادر التمويل الطويلة و القصيرة الأجل ، حيث يمكن للمؤسسات توفير الأموال التي تحتاجها في نشاطها عن طريق مصادر متعددة ، و قد تم استعراض مختلف النظريات المتعلقة بالهيكل التمويلي الامثل من النظريات التقليدية إلى النظريات الحديثة والنظريات المفسرة للهيكل المالي ودراسة مختلف النسب الربحية وتكلفة الامـــوال والرفع المالي.

الفصل الثالث:

تبيان أهمية نظام المعلومات المالي في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل

(بنك بدر في بني سليمان)

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لدور نظام المعلومات المالي في تحديد واختيار الهيكل التمويلي الأمثل كجزء أول من هذه الدراسة، ومن أجل معرفة الحقائق الواقعية على الميدان قمنا بدراسة ميدانية شملت بنك التنمية الريفية – وكالة بني سليمان– أين تم الاستعانة في جمع المعلومات بواسطة الاستبيان باعتباره الأداة الأمثل في مثل هذه الدراسة. وقد شمل هذا الاستبيان مجموعة متكاملة من الأسئلة والاستفسارات المهمة التي تحاكي واقع العمل داخل المؤسسة، وبعد ذلك جمع وتحليل هذه المعطيات بواسطة برنامج الحزم الإحصائية SPSSوذلك في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: وشمل تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR محل الدراسة والهيكل التنظيمي له، وأهم الخدمات التي يقدمها؛

المبحث الثاني: وتضمن الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، ومنهجية الدراسة

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي لنتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأوّل: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR .

من بين ثمار سلسلة إصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية ميلاد عدة بنوك، كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية، وتقديم الدعم للاقتصاد والتنمية المحلية، من بين هذه البنوك بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر"، الذي عرف النور نتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري مطلع الثمانينات.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرض للتعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية"بدر"، وكذا هيكله التنظيمي.

أولا: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206، وكان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. وهو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت[1].

وهو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال في التسيير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية عالم الأرياف، إضافة إلى اهتمامه بتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات

[1]-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2005، ص190.

الأخرى، في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري.[1]

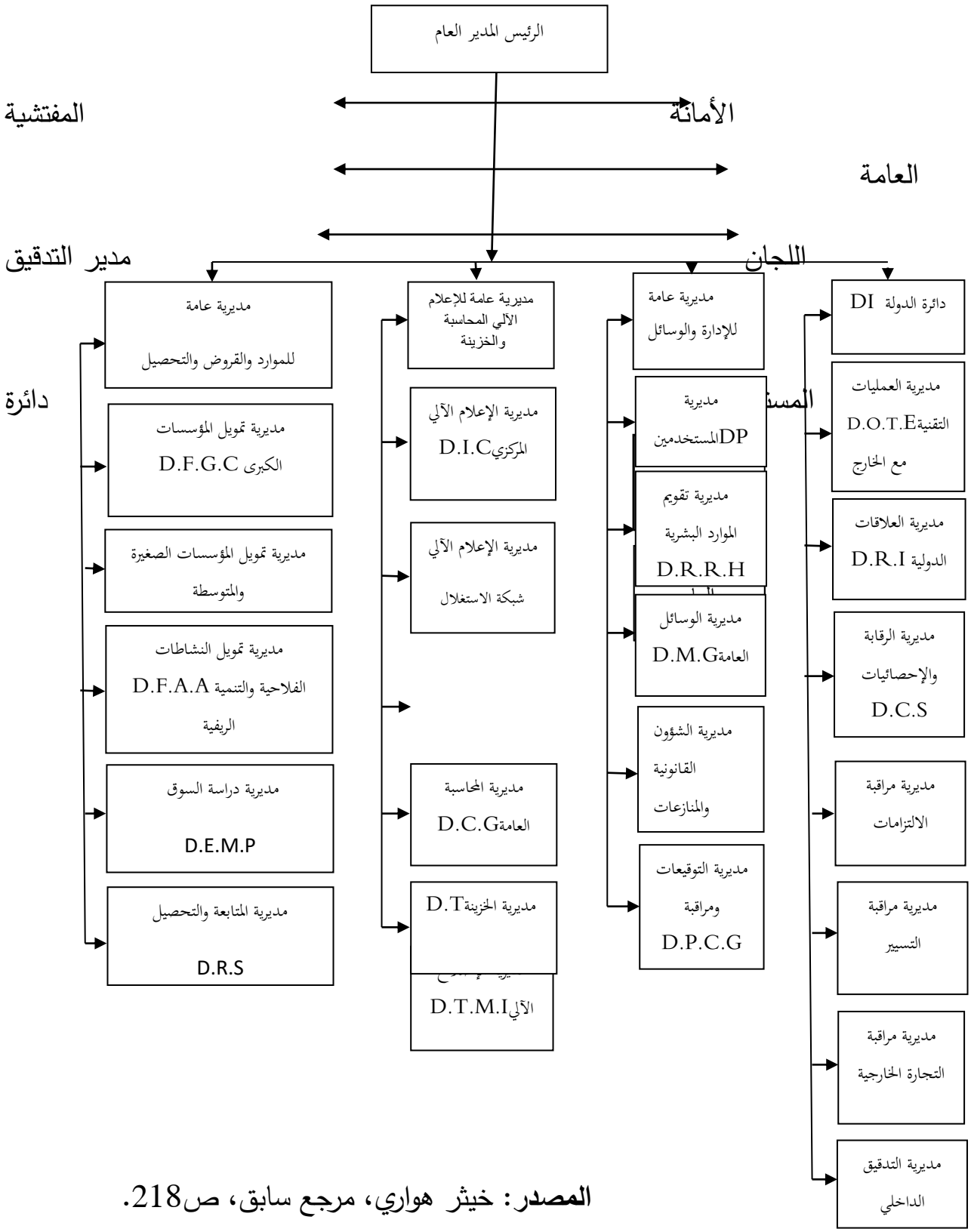
كما للبنك خبرة تقدر بأربعين سنة وله شبكة منتشرة بمختلف مناطق الوطن تتمثل في 326 وكالة و39 مجمع استغلال جهوي، ويجند البنك أكثر من 7000 موظف من بينهم 1200 مكلف بالزبائن. ويمثل من الناحية القانونية شركة ذات أسهم، برأسمال قدره 54 مليار دينار جزائري، يقع مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة ويعمل بنك بدر على تدعيم تنمية إقليمه ومشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات، وهي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه.[2]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفة

[1]–خيثر هواري، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائرمن منظور تطوير وسائل الدفع الإلكتروني(حالة بنك بدر)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد01 ، سنة2021، ص217.

[2]– الموقع الرسمي لبنك بدر: https//badrbanque.dz le 17/06/2022

الشكل رقم:(1-3): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: خيثر هواري، مرجع سابق، ص218.

ثالثا: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عديد الوظائف والأهداف نحاول تلخيصها فيما يلي:

1- وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يضطلع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجموعة من المهام تتمثل أساسا في:

- ✓تنفيذ السياسة الحكومية الرامية إلى تنمية الاقتصاد الوطني.
- ✓ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والصناعات التقليدية.
- ✓تقديم القروض بمختلف أنواعها القصيرة والمتوسطة والطويلة بما في ذلك قروض الاستغلال وقروض الاستثمار والقروض الإيجارية
- ✓تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها
- ✓تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية
- ✓سعيه الدائم لتطبيق المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف مخططات التنمية؛ القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والتي تساهم في عملية التنمية الريفية
- ✓التطور الاقتصادي للوسط الفني
- ✓استقبال الودائع بمختلف أجالها من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

2- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يقوم بنك الفلاحة والتنمية بتطبيق عدة استراتيجيات، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي[1]:

- ✓تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة؛

[1]- حيدوشي أحمد زمار عامر، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين بسام)، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، الجزائر،2018/2017، ص104.

- ✓تحسين نوعية الخدمات وذلك من أجل مواجهة المنافسة.
- ✓يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.
- ✓رفع مستوى المعيشة وتطور الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها
- ✓الزيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة
- ✓دفع التنمية الريفية بصفة ملموسة حيث تلقى الفلاحة الحصة الأكبر من اهتمامات بنك بدر، وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجيات الوطنية من المنتجات الفلاحية
- ✓تنمية الري بالمساهمة في بناء السدود
- ✓توسيع إدخال الإعلام الآلي وكل الوسائل التكنولوجية الحديثة
- ✓العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني
- ✓مرونة ونمو سريع وتبدل جذري في هيكلة المرحلة الانتقالية
- ✓الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع هذه التغيرات
- ✓جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن
- ✓إبقائه كأكبر بنك فلاحي في البلد
- ✓مساعدة الفلاحين على تصدير منتجاتهم خارج حدود الوطن
- ✓فتح وكالات في مدن تحمل وتأتي بالموارد التي هو في حاجة إليها لأداء نشاطاته.

المطلب الثاني: وكالة بني سليمان لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الوكالات المنتشرة عبر ربوع الوطن والتي من بينها وكالة بني سليمان. والتي هي محل دراستنا:

أولا: التعريف بالوكالة:

وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بني سليمان هي وكالة من بين الثمانية (08) وكالات المتواجدة والمنتشرة على مستوى تراب ولاية المدية، يقع مقرها بوسط المدينة مقابل المركز المالي ومقر البلدية، وتحمل الوكالة الرقم التعريفي(**850**)، يعمل بالوكالة موظفين تختلف مهامهم، ودرجاتهم، مجندين خدمة للزبائن ولتحقيق أهداف البنك، تتواجد هذه الوكالة من أجل توسيع نشاط البنك و وكذا التقرب من الزبائن، أوكلت لها مهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية المناطق الريفية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة:

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من عدة مصالح متفرعة هي كالتالي:

1- إدارة الوكالة (المدير) Direction de l'agence: مهمته الإشراف العام على أعمال الوكالة، وكذا السير الحسن للوكالة

2- الأمانة Secrétariat: مهمتها الإشراف على المكالمات والبريد الصادرة منها والواردة وكذلك السندات المقدمة للإمضاء

3- واجهة الوكالة Front office: حيث تتكون من:

أ- المشرف Superviseur: مهمته الإشراف على المصلحة ومتابعة أعمال المكلفين بالزبائن

ب- المكلفون بالزبائنChargé de la clientèle : مهمتهم استقبال الزبائن والاستماع لانشغالاتهم، والقيام بفتح الحسابات وطلب البطاقات واستلام ملفات القروض...، ويوزعون

على شبابيك يخصص شباك للمؤسسات وآخر للأفراد بالإضافة إلى النوادي والجمعيات وآخر لبنك التأمين .

4- قطب المعاملاتPole des transactions: حيث تتم على مستوى هذه المصلحة مختلف العمليات النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية، وتتكون مما يلي :

أ- رئيس المصلحةChef de service : الإشراف على المصلحة ومراقبة عملياتها والتصديق عليها .

ب- الصندوقCaisse : يشرف عليه أمين الصندوق الذي يقوم بالعمليات النقدية الفعلية اليومية استلاماً وتسليماً (الإيداع والسحب).

ج- شباكين خاصين بتقييد وحجز عمليات السحب والإيداع أحدهما خاص بالعملة الوطنية وآخر بالعملة الأجنبية .

5- خلفية الوكالةBack office : تعالج عمليات متابعة المـــلفات والمستندات، وتتكون مما يلي:

أ- المشرفSuperviseur : مهمته الإشراف على مختلف مصالح خلفية الوكالة

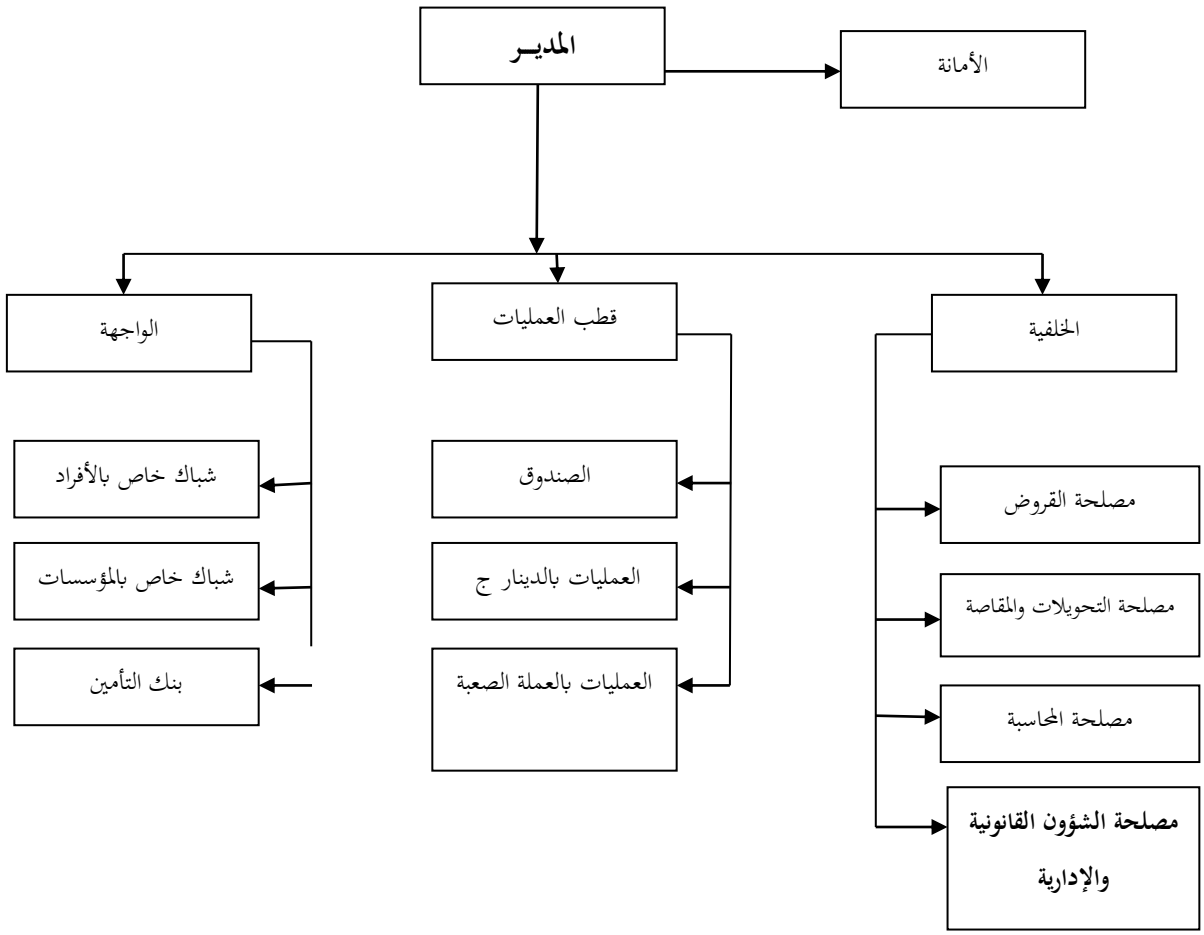
ب- مصلحة القروضS/crédit : تتم على مستوى هذه المصلحة دراسة جميع الملفات التي تستلم من قبل المكلفين بالزبائن، وإرسالها إلى المجمع الجهوي للاستغلال، وكذلك متابعة القروض الممنوحة للزبائن إلى غاية استردادها

ج- مصلحة الشؤون القانونية والإداريةS/ juridique : تتم فيها متابعة مختلف العمليات ذات الطابع القانوني، و كذا النزاعات مع الزبائن(خاصة في ميدان تحصيل القروض واسترجاع حقوق البنك)

د-مصلحة وسائل الدفعS/ moyen de paiement : ويتم فيها عمليات التحويلات المالية وإجراءات المقاصة.

هـ- مصلحة المحاسبةS/comptabilité : تتم فيها عملية التأكد والتحقق من جميع العمليات البنكية المجرات سابقا على مستوى الوكالة.

الشكل رقم:(2-3): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية" BADR " - بني سليمان



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-بني سليمان.

ثالثا: الخدمات التي تقدمها الوكالة:

تقدم الوكالة مجموعة من الخدمات تتمثل أساسا فيما يلي :

- ❖ فتح الحسابات الجارية ودفاتر الادخار بالعملتين (الدينار الجزائري، والعملة الصعبة) .
- ❖ منح مجموعة من القروض (الخاصة بقطاع الفلاحة ونشاطاته خصوصا).
- ❖ القيام بعمليات الدفع والسحب بالعملتين (الوطنية والصعبة).
- ❖ البطاقات البنكية (لحسابات الدينار و العملات الاجنبية).
- ❖ إجراء عمليات التحويلات بين الحسابات و المقاصة .
- ❖ القيام بالتأمين البنكي ويخص التأمينات الفلاحية وتأمين الممتلكات وكذلك التأمينات على الأشخاص .
- ❖ تقديم بعض الخدمات الإلكترونية (خدمة الرسائل مثلا).

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

يتضمن هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة وإجراءاتها، بما في ذلك مجتمع الدراسة وعينتها وكذلك أداء الدراسة المستخدمة والتأكد من مصداقيتها وثباتها، وأخيرا الأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل نتائجها.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

من أجل دراسة إشكالية البحث وتحليل أبعادها الميدانية واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي هو طريقة يعتمد عليها الباحثون في الحصول على بيانات وافية ودقيقة من الناحية النظرية؛ كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول المشكلة ولتحقيق فهم أفضل وأدق لظاهرة محل الدراسة.

أولا: مجالات الدراسة: تتمثل مجالات الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان ولاية المدية.
- **الحدود البشرية:** موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان ولاية المدية.
- **الحدود العلمية:** وتتعلق بمتغيرات الدارسة والمتمثلة في نظام المعلومات المالي والهيكل التمويلي الأمثل.
- **الحدود الزمنية:** هذه الدراسة أجريت خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2024/2023.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

من العوامل الأساسية التي يحب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته هي حصر مجتمع الدراسة، وعليه فإن مجتمع الدراسة يتمثل في الموظفين الإداريين الدراسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان ولاية المدية، ولقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 40فردا من مجتمع الدراسة، وقمنا بتوزيع الاستبانات وبعدها استرجاعها تحصلنا على 35 إستبانة ولم نستبعد أي واحدة منها، وهي الإستبيانات الخاضعة للتحليل.

ثالثاً: أدوات الدراسة

تم إعداد استبانة صممت خصيصاً لغرض جمع البيانات، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة، وتم تحليل نتائج هذا الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss ، وقد تم إعداد الاستبانة على النحو الآتي:

- **الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة من حيث: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، القسم الوظيفي، عدد سنوات الخدمة في البنك.
- **الجزء الثاني:** يهتم بدور نظام المعلومات المالي في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل وتم تقسيمه إلى محورين كما يلي:

المحور الأول: يتعلق بنظام المعلومات المالي، ويشتمل على 10 عبارات.

المحور الثاني: يتعلق بالهيكل التمويلي الأمثل، ويشتمل على 10 عبارات.

كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجات الاستجابة لمتغيرات الدراسة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-3): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبين.

وانطلاقاً من هذه الدرجات ولتحديد حدود الاتجاهات لكل فئة من فئات ليكرت الخماسي تم حساب طول المدى (4=1-5)، ثم قسمة طول المدى على عدد الفئات (4/5=0,8) بعد ذلك إضافة العدد 0,8 إلى كل فئة تدريجيا ابتداءا من الفئة الأولى، والنتائج كالآتي:

الجدول رقم (2-3): تقدير الاتجاهات وفقا لمقياس ليكرت الخماسي:

المتوسط	الاتجاه العام
[1.00 – 1.79]	غير موافق بشدة
[1.80 – 2.59]	غير موافق
[2.60 – 3.39]	محايد
[3.40 – 4.19]	موافق
[4.20 – 5.00]	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق تحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss، وفيما يلي مجموعة الادوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- اختبار التوزيع الطبيعي اختبار كولمجروف سمونوف One-Sample K-S.

- حساب معامل الارتباط Spearman لتحديد اتساق عبارات الاستبيان.
- معامل ألفا كرونباج، وذلك لقياس ثبات أداة الاستبيان.
- حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة.
- معامل الارتباط بيرسون Pearson لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة.
- الانحدار الخطي البسيط لتحديد أثر المغير المستقل على المتغير التابع.

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان.

سنتناول في هذا المطلب اختبار التوزيع الطبيعي بهدف استخدام أساليب إحصائية تتناسب وطبيعة توزيع البيانات، بالإضافة إلى تقدير مدى اتساق وثبات أداة الدّراسة.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

من أجل معرفة طبيعة توزيع البيانات المتحصل عليها بعد تبويبها في برنامج الحزم الإحصائية، استخدمنا اختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، و يقوم هذا الاختبار على الفرضين التاليين:

الفرضية H_0: بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرضية H_1: بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

فإذا كانت القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (sig) أقل من مستوى المعنوية 0,05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، وعليه البيانات لا تتوزع توزيعا طبيعيا، أما إن كانت القيمة الاحتمالية (sig) أكبر من مستوى المعنوية 0,05 فإننا نقبل الفرضية البديلة.

الجدول رقم(3-3): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات أداة الدراسة.

المحاور	قيمة الاختبار K-S	درجة الحرية DDL	مستوى الدلالة P
نظام المعلومات المالي	0,217	35	0,112
الهيكل التمويلي الأمثل	0,183	35	0,085

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

يوضح الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Sig) لمتغيرات الدراسة كانت اكبر من مستوى الدلالة 0,05، وعليه يمكننا القول بأن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فهي تخضع للاختبارات المعلمية.

ثانيا: صدق أداة الدراسة

تعتبر الاستبيانة أداة من أدوات القياس والتي على أساس نتائجها يمكن اتخاذ القرارات الهامة، وعليه فجودة الاستبيان تعتبر الأساس لتحقيق نتائج موثوق فيها، وهناك العديد من الخصائص التي تميز جودة الاستبيان منها:

1- الصدق الظاهري: للتحقق من صدق الاستبيان الظاهري تم عرضها على الأستاذ المشرف وبعض الأساتذة المختصين من جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، والذين أبدو ملاحظاتهم حول بناء العبارات ومدى اتساقها مع المحور الذي تنتمي إليه وقد أخذنا جميع الملاحظات بعين الاعتبار وتم تعديل وإعادة صياغة بعض العبارات.

2- صدق الاتساق الداخلي: بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الاستبيان، تم إجراء اختبار الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحاور التابعة له، وهذا من خلال مقياس Spearman على النحو الآتي:

- الاتساق الداخلي للمحور الأول: نظام المعلومات المالي

الجدول رقم (4-3): الاتساق الداخلي لعبارات محور الأول: نظام المعلومات المالي

الرقم	العبارات	معامل Spearman	مستوى الدلالة sig
1	هل تعتقد أن نظام المعلومات المالي في البنك فعال؟	0,614**	0,000
2	كيف تقيّم مستوى كفاءة نظام المعلومات المالي في البنك؟	0,636**	0,000
3	كيف تقيّم مستوى كفاءة نظام المعلومات المالي في البنك؟	0,820**	0,000
4	هل توفر تقارير نظام المعلومات المالي البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة؟	0,623**	0,000
5	إلى أي مدى تساهم نظم المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي للبنك؟	0,625**	0,000
6	هل توفر تقارير نظام المعلومات المالي البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة؟	0,594**	0,000
7	إلى أي مدى تساهم نظم المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي للبنك؟	0,528**	0,002
8	هل يتيح لك نظام المعلومات المالي الوصول السهل إلى البيانات التاريخية والتحليلية؟	0,512**	0,007
9	ما مدى ثقتك في دقة البيانات المستخرجة من نظام المعلومات المالي؟	0,845**	0,000
10	ما هي الميزات التي تود إضافتها إلى نظام المعلومات المالي لتحسين كفاءته؟	0,737**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الأول: نظام المعلومات المالي كانت كلها موجبة وعند مستوى معنوية أقل من 0,05 وهذا ما يدل على اتساق وصدق هذه العبارات، وأنها تقيس ما وضعت لأجله، وعليه كل عبارات هذا المحور صالحة للتحليل بدون أي حذف.

-الاتساق الداخلي للمحور الثاني: الهيكل التمويلي الأمثل

الجدول رقم (5-3): الاتساق الداخلي لعبارات محور الثاني: الهيكل التمويلي الأمثل.

الرقم	العبارات	معامل Spearman	مستوى الدلالة sig
1	هل تعتقد أن نظام المعلومات المالي يساعد في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للبنك؟	0,428*	0,010
2	كيف تقيّم دور نظام المعلومات المالي في تحسين القرارات المتعلقة بالهيكل التمويلي؟	0,405*	0,016
3	ما هي أهم البيانات المالية التي تحتاجها لاتخاذ قرار تمويلي مثالي؟	0,682**	0,000
4	ما هي أهم البيانات المالية التي تحتاجها لاتخاذ قرار تمويلي مثالي؟	0,742**	0,000
5	هل تعتقد أن تحسين نظام المعلومات المالي سيؤدي إلى تحسين الهيكل التمويلي للبنك؟	0,813**	0,000
6	كيف تقيم تأثير الهيكل التمويلي على استقرار البنك واستدامتها؟	0,782**	0,000
7	هل تعتقد أن البنك يسعى دائمًا للحصول على أقل تكلفة لرأس المال؟	0,846**	0,000
8	كيف تقيم نسبة الديون في هيكل رأس المال الحالي للبنك؟	0,738**	0,000
9	هل تعتقد أن البنك يستخدم الديون بشكل فعال؟	0,621**	0,000
10	هل تعتقد أن إصدار الأسهم هو الخيار الأمثل لتمويل البنك؟	0,779**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط سبيرمان لعبارات المحور الأول: الهيكل التمويلي الأمثل كانت كلها موجبة وعند مستوى معنوية أقل من 0,05 وهذا ما يدل على اتساق وصدق هذه العبارات، وأنها تقيس ما وضعت لأجله، وعليه كل عبارات هذا المحور صالحة للتحليل.

3- صدق الاتساق البنائي: والذي يتمثل في مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لأداة الاستبيان، والجدول الموالي يوضح نتائج ذلك.

الجدول رقم (6-3): الاتساق البنائي لأداة الدراسة

المحاور	معاملSpearman	مستوى الدلالة sig
نظام المعلومات المالي	0,883**	0,000
الهيكل التمويلي الأمثل	0,865**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط سبيرمان لمحوري الدراسة مع الدرجة الكلية للاستبيان كانت كلها موجبة وعند مستوى معنوية أقل من 0,05 وهذا ما يدل على اتساق وصدق هذين المحورين، وأنهما يقيسان ما وضعا لأجله.

4- ثبات أداة الاستبيان: لقياس مدى ثبات الإستبانة يتم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور على حدى، ثم لعبارات الاستبيان جميعا، والجدول الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (7-3): معامل ألفا كرونباخ لمحوري الدراسة وأداة الاستبيان.

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
نظام المعلومات المالي	10	0,946
الهيكل التمويلي الأمثل	10	0,929
الاستبيان	20	0,960

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحوري الدراسة ولأداة الاستبيان ككل كان أكبر من 0,6 وقريب جدا من الواحد، وهذا ما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية جدا وتقيس ما وضعت لأجله، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

المطلب الثالث: تحليل الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.

تضمن الجزء الأول من الاستبيان البيانات المتعلقة بالبيانات الشخصية والمهنية للتعرف على خصائص العينة المدروسة وتتوزع أفراد العينة حسب المتغيرات التالية: الجنس، العمر المستوى التعليمي، القسم الوظيفي، عدد سنوات الخدمة، وكانت النتائج المتحصل عليها كالآتي:

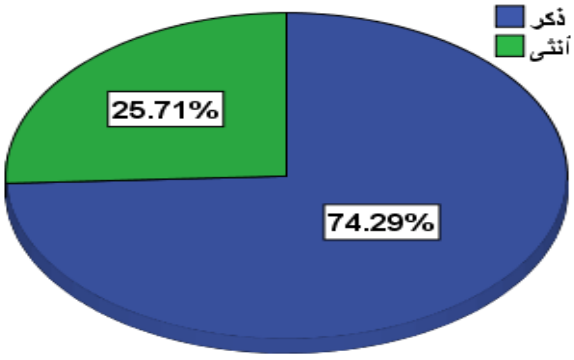
أولا: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجدول والشكل التاليان يمثلان نتائج توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجدول رقم(8-3) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	26	% 74,3
أنثى	09	% 25,7
المجموع	35	% 100

الشكل رقم(3-3) : توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح من الجدول أن عدد الذكور قد بلغ 26 فردا بنسبة 74,3%، بينما بلغ عدد الإناث 9 أفراد بنسبة 25,7%، وهذا يدل على أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر من عينة الدراسة ويعود هذا التفوق للذكور إلى طبيعة مهام والوظائف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

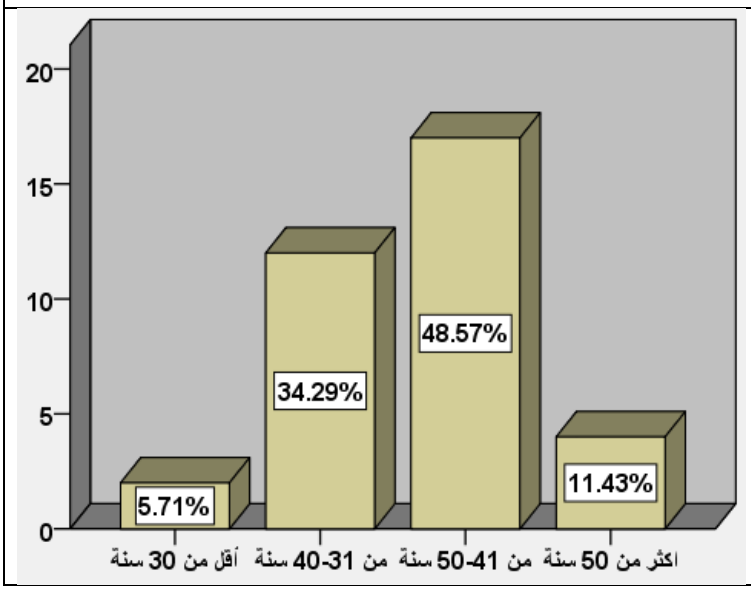
ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

الجدول والشكل التاليان يمثلان نتائج توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

الجدول رقم(9-3): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	02	%5,7
من 31 إلى 40 سنة	12	%34,3
من 41 إلى 50 سنة	17	%48,6
50 سنة فأكثر	04	%11,4
المجموع	35	% 100

الشكل رقم(4-3): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح من خلال نتائج الجدول والشكل أعلاه أن الفئة العمرية الأكثر تواجدا بين أفراد العينة هي فئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة 48,6%، تلتها الفئة العمرية من 31 إلى 41 سنة بنسبة 34,3% ثم فئة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة بنسبة 11,4%، وفي الأخير كانت فئة أقل من 30 سنة هي الأقل تواجدا بنسبة 5,7%. ويدل على أن مجتمع الدراسة مجتمع فتي حيث شكلت أعمار الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 50 سنة نسبة 86,6%، وهذا يعتبر أمرا إيجابيا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان.

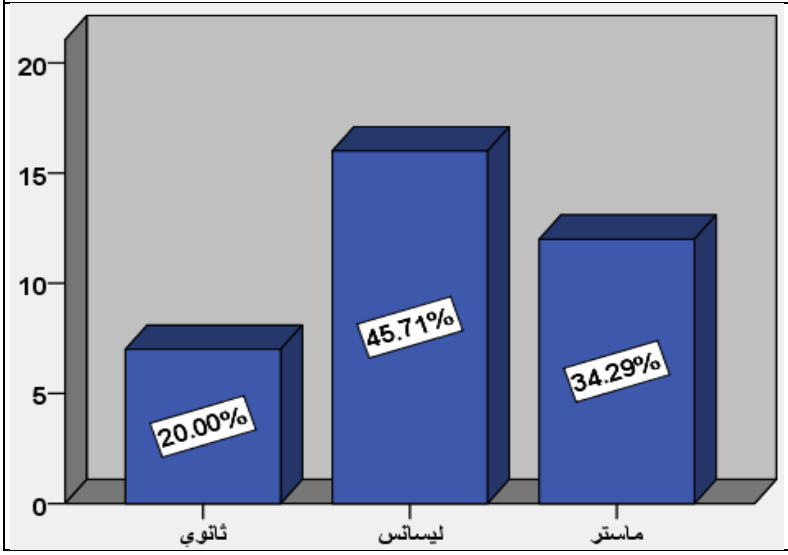
ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

يمثل الجدول والشكل المواليين النتائج المتوصل إليها بخصوص توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

الجدول رقم(10-3): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ثانوي	7	% 20.0
ليسانس	16	% 45.7
ماستر	12	% 34.3
دكتوراه	/	/
المجموع	35	% 100

الشكل رقم (5-3): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح من الجدول أن أعلى نسبة حسب المستوى التعليمي كانت لأصحاب شهادة الليسانس بـ 45.7% من أفراد العينة، ثم تلتها نسبة أصحاب الماستر بـ 34.3%، وفي الأخير أصحاب المستوى الثانوي بنسبة 20%، بينما لم يكن هناك أي تواجد لأصحاب الدكتوراه بين أفراد العينة. ويدل هذا التوزيع إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان يعتمد بشكل كبير على أصحاب المؤهلات الجامعية.

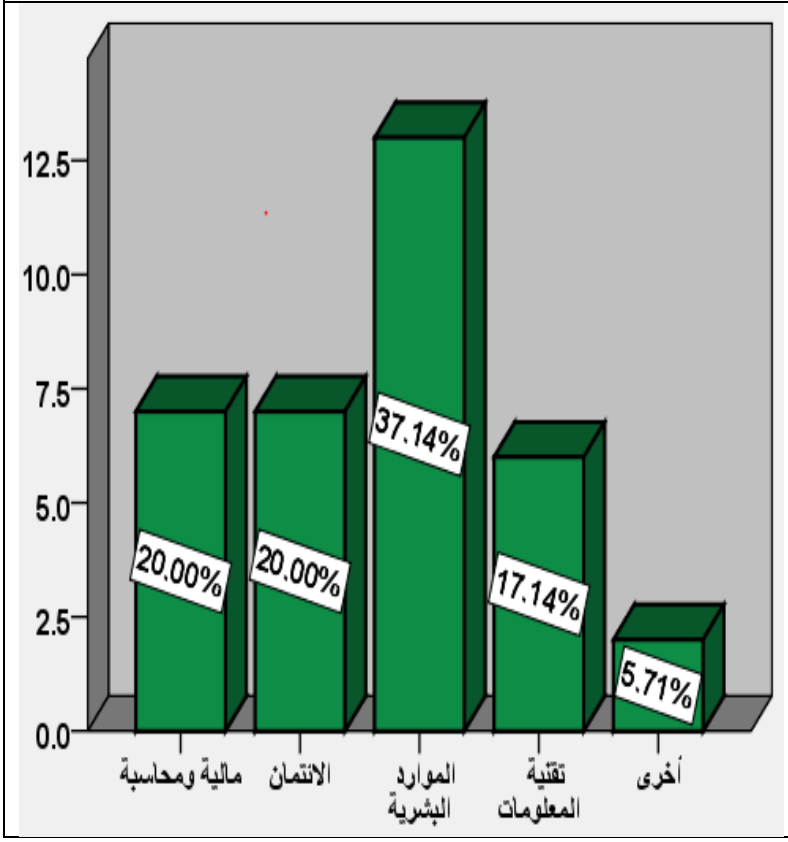
رابعا: توزيع أفراد العينة حسب القسم الوظيفي

يمثل الجدول والشكل المواليين نتائج توزيع أفراد العينة حسب القسم الوظيفي.

الجدول رقم (11-3): توزيع أفراد العينة حسب القسم الوظيفي

القسم الوظيفي	التكرار	النسبة %
المالية والمحاسبة	7	% 20.0
الائتمان	7	% 20.0
الموارد البشرية	13	% 37.1
تقنية المعلومات	6	% 17.1
أخرى	2	% 5.7
المجموع	35	% 100

الشكل رقم(6-3) : توزيع أفراد العينة حسب القسم الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول والشكل أعلاه أن العاملين بقسم الموارد البشرية كانوا هم الأكثر حضورا بين أفراد العينة بنسبة بلغت 37.1%، ثم يتلوهم كل من العاملين بقسم المالية والمحاسبة وقسم الائتمان بنسبة 20% لكل منهما، ثم قسم تقنية المعلومات بنسبة 17.1، بينما قدرت نسبة العاملين بأقسام أخرى غير مدرجة في الخيرات بـ 5.7% فقط. وهذا الترتيب يعود بنسبة كبيرة إلى عشوائية توزيع استمارات الاستبيان على موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان.

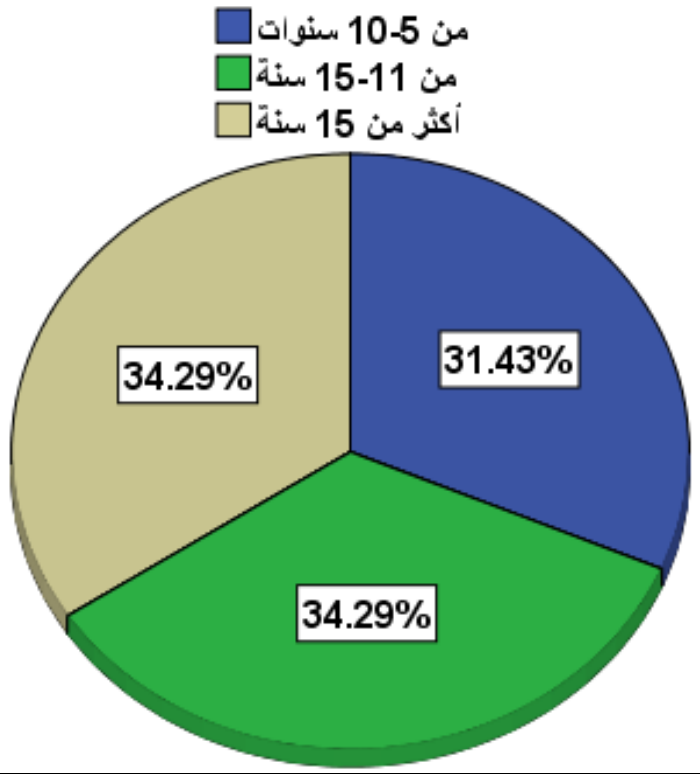
خامسا: توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في البنك

يمثل الجدول والشكل المواليين نتائج توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في البنك.

الجدول رقم (12-3): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في البنك

عدد سنوات الخدمة في البنك	التكرار	النسبة %
من 5-10 سنوات	11	% 31.4
من 11-15 سنة	12	% 34.3
أكثر من 15 سنة	12	% 34.3
المجموع	35	% 100

الشكل رقم (7-3): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في البنك



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح من خلال نتائج الجدول والشكل أعلاه أن توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في البنك كانت متقاربة جدا حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح خدمتهم بين 11 و 15 سنة 34.3% وهي نفس نسبة الأفراد الذين تفوق خدمتهم 15 سنة بالبنك، كما بلغت نسبة الأفراد الذين تقل خدمتهم بالبنك 5 سنوات 31.4%. وهذا يشير إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان يعتمد على الخبرة والأقدمية والتكوين معا.

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي لمحاور الدراسة الميدانية.

سنقوم في هذا المبحث بتفسير مجالات الدراسة واختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة باستخدام مجموعة من الاختبارات المعلمية.

المطلب الأول: تحليل محاور الدراسة.

سيتم دراسة اتجاهات آراء أفراد العينة حول عبارات محاور الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنتائج موضح كالآتي:

أولا: تحليل المحور الأول: نظام المعلومات المالي.

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بآراء واتجاه أفراد العينة حول العبارات المتعلقة بمحور نظام المعلومات المالي.

الجدول رقم (13-3): عرض وتحليل المحور الأول: نظام المعلومات المالي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1	هل تعتقد أن نظام المعلومات المالي في البنك فعال؟	3,71	1,100	3	موافق
2	كيف تقيّم مستوى كفاءة نظام المعلومات المالي في البنك؟	2,66	1,327	10	محايد
3	كيف تقيّم مستوى كفاءة نظام المعلومات المالي في البنك؟	2,91	1,380	9	محايد
4	هل توفر تقارير نظام المعلومات المالي البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة؟	3,69	1,105	4	موافق
5	إلى أي مدى تساهم نظم المعلومات المالية في	3,06	1,327	8	محايد

	تحسين الأداء المالي للبنك؟				
6	هل توفر تقارير نظام المعلومات المالي البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة؟	3,27	1,153	7	محايد
7	إلى أي مدى تساهم نظم المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي للبنك؟	3,31	1,078	6	محايد
8	هل يتيح لك نظام المعلومات المالي الوصول السهل إلى البيانات التاريخية والتحليلية؟	3,66	1,110	5	موافق
9	ما مدى ثقتك في دقة البيانات المستخرجة من نظام المعلومات المالي؟	4,03	0,985	1	موافق
10	ما هي الميزات التي تود إضافتها إلى نظام المعلومات المالي لتحسين كفاءته؟	3,80	1,023	2	موافق
نظام المعلومات المالي		**3,37**	**0,885**	**محايد**	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الأول تتراوح بين 2,66 و 4,03 أي بين الحياد والموافقة حسب اتجاهات أفراد العينة، حيث أن العبارة رقم 9: (ما مدى ثقتك في دقة البيانات المستخرجة من نظام المعلومات المالي) تحصلت على أعلى درجة من الموافقة بمتوسط حسابي قدره 4,03 وانحراف معياري 0,985 مما يدل على تقارب في إجابات الأفراد على هذه العبارة، في حين حلت العبارة رقم 2: (كيف تقيّم مستوى كفاءة نظام المعلومات المالي في البنك) في آخر الترتيب العام للعبارات وكانت باتجاه محايد من طرف أفراد العينة بمتوسط حسابي قدره 2,66 وبانحراف معياري 1,327 مما يدل على وجود تشتت في إجابات الأفراد حول هذه العبارة.

كما يلاحظ أن المتوسط الحسابي للمحور الأول: نظام المعلومات المالي بلغ 3,37 أي أن آراء أفراد العينة حول عبارات هذا المحور كانت باتجاه محايد، وهذا يدل على وجود مستويات متوسطة لتطبيق نظام المعلومات المالي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان، كما بلغ الانحراف المعياري لهذا المحور 0,885 وهي قيمة أقل من الواحد وهذا يشير إلى أن إجابات الأفراد حول هذا المحور كانت متقاربة نسبيا.

ثانيا: تحليل المحور الثاني: الهيكل التمويلي الأمثل

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بآراء واتجاه أفراد العينة حول العبارات المتعلقة بمحور الهيكل التمويلي الأمثل.

الجدول رقم (14-3): عرض وتحليل المحور الثاني: الهيكل التمويلي الأمثل.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1	هل تعتقد أن نظام المعلومات المالي يساعد في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للبنك؟	4,17	0,514	5	موافق
2	كيف تقيّم دور نظام المعلومات المالي في تحسين القرارات المتعلقة بالهيكل التمويلي؟	4,17	0,514	4	موافق
3	ما هي أهم البيانات المالية التي تحتاجها لاتخاذ قرار تمويلي مثالي؟	4,09	0,742	7	موافق
4	ما هي أهم البيانات المالية التي تحتاجها لاتخاذ قرار تمويلي مثالي؟	3,80	1,132	8	موافق
5	هل تعتقد أن تحسين نظام المعلومات المالي سيؤدي إلى تحسين الهيكل التمويلي للبنك؟	3,43	1,170	10	موافق

6	كيف تقيم تأثير الهيكل التمويلي على استقرار البنك واستدامتها؟	3,69	1,255	9	موافق
7	هل تعتقد أن البنك يسعى دائمًا للحصول على أقل تكلفة لرأس المال؟	4,14	0,845	6	موافق
8	كيف تقيم نسبة الديون في هيكل رأس المال الحالي للبنك؟	4,20	0,994	3	موافق
9	هل تعتقد أن البنك يستخدم الديون بشكل فعال؟	4,31	0,963	2	موافق بشدة
10	هل تعتقد أن إصدار الأسهم هو الخيار الأمثل لتمويل البنك؟	4,31	0,676	1	موافق بشدة
الهيكل التمويلي الأمثل		**4,03**	**0,678**		**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثاني تتراوح بين 3,43 و 4,31 أي بين الموافقة والموافقة بشدة حسب آراء أفراد العينة، حيث أن العبارة رقم 10: (هل تعتقد أن إصدار الأسهم هو الخيار الأمثل لتمويل البنك) تحصلت على أعلى درجة من الموافقة بمتوسط حسابي قدره 4,31 وانحراف معياري 0,963 مما يدل على عدم وجود تشتت كبير في إجابات الأفراد على هذه العبارة، في حين جاءت العبارة رقم 5: (هل تعتقد أن تحسين نظام المعلومات المالي سيؤدي إلى تحسين الهيكل التمويلي للبنك) في آخر الترتيب العام للعبارات وكانت بالموافقة من طرف أفراد العينة بمتوسط حسابي قدره 3,43 وبانحراف معياري 1,170 مما يدل على عدم وجود تشتت كبير في إجابات الأفراد حول هذه العبارة.

كما يلاحظ أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني: الهيكل التمويلي الأمثل بلغ 4,03 مما يدل على موافقة أفراد العينة حول عبارات هذا المحور، وهذا يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان يتجه نحو تحقيق هيكل تمويلي أمثل بدرجات عالية حسب استجابة أفراد العينة، كما بلغ الانحراف المعياري لهذا المحور 0,678 وهذا يشير إلى أن إجابات الأفراد حول هذا المحور كانت متجانسة.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.

سنقوم باختبار فرضيات الدراسة الميدانية، باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة لكل فرضية للتأكد من مدى قبولها أو رفضها.

أولا: اختبار الفرضية الأولى

تهدف هذه الفرضية إلى اختبار العلاقة بين نظام المعلومات المالي والهيكل التمويلي الأمثل، حيث قمنا باستخدام معامل الارتباط pearson لاختبار هذه العلاقة وهل هي ذات دلالة إحصائية أم لا. وذلك وفقا للصيغة التالية:

الفرضية H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين نظام المعلومات المالي والهيكل التمويلي الأمثل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان.

الفرضية H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين نظام المعلومات المالي والهيكل التمويلي الأمثل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان.

والجدول الموالي يوضح النتائج:

الجدول رقم (15-3): العلاقة بين نظام المعلومات المالي والهيكل التمويلي الأمثل

	الهيكل التمويلي الأمثل	
نظام المعلومات المالي	معامل الارتباط Pearson	مستوى المعنوية Sig
	0,710	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أن معامل الارتباط Pearson بلغ 0,710 وهو ما يدل على وجود علاقة طردية مرتفعة بين نظام المعلومات المالي والهيكل التمويلي الأمثل بقيمة احتمالية بلغت 0,000 وهي أقل من 0,05، وهذا يشير إلى أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بالمئة.

وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وعليه يمكننا القول بأنه: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 بين نظام المعلومات المالي والهيكل التمويلي الأمثل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان.**

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

تسعى هذه الفرضية إلى تحديد أثر نظام المعلومات المالي على الهيكل التمويلي الأمثل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان، حيث قمنا باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذا الأثر وهل هو ذو دلالة إحصائية أم لا. وذلك وفقا للصيغة التالية:

الفرضية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 لنظام المعلومات المالي على الهيكل التمويلي الأمثل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان.

الفرضية H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 لنظام المعلومات المالي على الهيكل التمويلي الأمثل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان.

والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (16-3) : أثر نظام المعلومات المالي على الهيكل التنظيمي الأمثل

	نظام المعلومات المالي							
الهيكل التمويلي الأمثل	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	F فيشر المسحوبة	Sig-F	β معامل الانحدار	$\propto$ الثابت	T ستودنت المحسوبة	Sig-T
	0,710	0,504	31,482	0,000	0,538	1,851	5,434	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه المتعلق بتأثير نظام المعلومات المالي على الهيكل التمويلي الأمثل ببنك الفلاحة التنمية الريفية ببني سليمان، نلاحظ أن نتائج التحليل الإحصائي للانحدار الخطي البسيط أظهرت ما يلي:

-معامل الارتباط بلغ 0,710 وهذا يدل على وجود علاقة موجبة مرتفعة بين المتغيرين تقدر 71%.

-بلغ معامل التحديد 0,504 وهذا يعني بأن ما نسبته 50,4% من التغيرات في الهيكل التمويلي الأمثل ناتجة عن النظام المعلومات المالي.

-القيمة الثابتة في مستويات الهيكل التمويلي الأمثل مقدرة بـ 1,851.

-معامل الانحدار بلغ 0,538 وهذا ما يدل على أن زيادة مستوى نظام المعلومات المالي بدرجة واحدة تقابله زيادة بمقدار 0,538 في مستويات الهيكل التمويلي الأمثل.

-كما بلغت قيمة T ستودنت المسحوبة 5,434 بمستوى دلالة أقل من 0,01 وهذا ما يدل على معنوية معامل الانحدار.

-كما بلغت قيمة فيشر F فيشر المسحوبة 31,482 بمستوى دلالة أقل من 0,01 وهذا ما يدل على معنوية نموذج الانحدار الكلي.

وبناءا على هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وعليه يمكننا القول أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05 لنظام المعلومات المالي على الهيكل التمويلي الأمثل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان.**

ويمكننا صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط بين متغيرات للدراسة كما يلي:

$$Y = 1,851 + 0,538\,x$$

حيث: Y: الهيكل التمويلي الأمثل X: نظام المعلومات المالي

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل أن الدراسة الميدانية تمثلت في استبانة تتكون من عدة محاور كل محور مكون من مجموعة من العبارات، وللقيام بالتحليل الإحصائي لفقرات الاستبيان تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، وقد شملت الدراسة عينة من 35 فرد متمثلين في موظفي الوكالة البنكية محل الدراسة، من اجل معرفة أراءهم حول دور نظام المعلومات المالي في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للبنك أو المؤسسة الممولة؛ وقد تم تحليل الاستبيان باستخدام برنامج.*spss* وتم التوصل الى النتائج التالية:

-أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية *0,05* بين نظام المعلومات المالي والهيكل التمويلي الأمثل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان.

-كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية *0,05* لنظام المعلومات المالي على الهيكل التمويلي الأمثل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان.

وهذا ما يعزز من أهمية وجود نظام معلوماتي فعال وذو كفاء في كل مؤسسة من أجل ترتيب وتبني أفضل الخيارات سواء المالية أو التنظيمية في المؤسسة.

الخاتمة

أصبحت المعلومات إحدى عناصر مختلف النشاطات في أي مؤسسة التي لا يمكن الاستغناء عنها نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحديد كفاءة و فعالية هذه المؤسسات وعلى هذا الأساس اتجهت هذه المؤسسات إلى بناء و تصميم نظم المعلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية ولضمان انسيابها ووصولها إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم و الوقت المناسب لاستخدامها في اتخاذ قرار رشيدة، إن تصميم و إعداد نظام المعلومات وفق الأسس العلمية الحديثة و استـــــخدام التكنولوجيا في معالجة البيانات يعد خطوة ضرورية لعقلـــنة التمويل و استـــهلاك المعلومـــات في المؤسسة، زادت من أهمية شيوع بعض المفاهيم و المصطلحات على رأسها نظام المعلومات المالية و التي تمتاز بالمستوى المطلوب من المرونة، السرعة، الدقة، الملائمة و الحماية.

هناك علاقة ارتباطية طردية بين نظم المعلومات المالية وصناعة القرارات المالية، كما أن النشاط التمويلي حظي باهتمام كبير من طرف المحللين و الباحثين وذلك كونه مجال فعال جدا في النظام المالي حيث تحاول معظم المؤسسات بناء هيكل تمويلي كقاعدة متينة الذي من شأنه أن يضمن لها الوفاء بالالتزامات اتجاه عملائها، فالوفاء بالالتزامات يعتبر من أهم يميز المؤسسات عن غيرها من المنشآت ولهذا وجب المحافظة على ملائمتها المالية قدر المستطاع وذلك لأنها في سوق المنافسة ولأن المحيط الذي تعيش فيه المؤسسة اليوم شديد المنافسة يفرض عليها تصميم نظام معلومات مالية متطور يسمح لها باتخاذ مختلف القرارات ومن أهم هذه القرارات القرار التمويلي الذي يحقق لها هيكل تمويلي مناسب يضمن لها التمويل المستمر لمختلف المشاريع و بأدنى تكلفة ممكنة.

كما توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بين نظام المعلومات المالي و الهيكل التمويلي الأمثل وأن لنظام المعلومات المالي تأثير في تبني أفضل الخيارات لتحديد الهيكل التمويلي الأمثل.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

لنظام المعلومات المالي دور فعال في تحسين القرارات في المؤسسة ، فهو يساعد متخذ القرار في اتخاذ القرارات المالية التي تجعله يحقق أهداف المؤسسة وهذا راجع للخصائص التي تجعله يقدم معلومات مالية واضحة بأقل جهد و بأكبر سرعة.

الفرضية الثانية:

يعد الهيكل التمويلي الأمثل من أهم القرارات المالية في المؤسسة وهو عبارة عن مصادر التمويل التي تشكل رأس المال سواء مملوكة أو مقترضة، وهناك عدة عوامل تؤثر في هذا المزيج منها الخطر المالي و المرونة...إلخ، على أن تكون المفاضلة وفق عنصري العائد و المخاطرة.

الفرضية الثالثة: أثر و علاقة نظام المعلومات المالي على الهيكل التمويلي الأمثل، بحيث أنه يوجد ارتباط بين نظام المعلومات المالي و الهيكل التمويلي الأمثل، وأن لنظام المعلومات المالي تأثير في تحديد الهيكل التمويلي الأفضل في المؤسسة.

النتائج المتوصل إليها:

من خلال دراستنا للموضوع تم التوصل إلى عدة نتائج كالآتي:

- ✓ يعد نظم المعلومات المالية المصدر الأساسي لتزويد الإدارة المالية بالمعلومات المالية الضرورية لتسيير شؤونها و التي تراها مناسبة لاتخاذ القرار المالي.
- ✓ توفر المعلومات المالية و تنوعها تساعد متخذ القرار بتحديد أفضل الخيارات فيما يخص الهيكل التمويلي الأمثل.
- ✓ نظام المعلومات المالي هو مجموعة من العناصر المترابطة تهدف إلى جمع وتخزين و معالجة وتوزيع المعلومات لدعم القرار و التحكم في المؤسسة في الوقت المناسب.

- ✓ الهيكل التمويلي الأمثل هو ذلك المزيج بين مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة و الذي يحقق أكبر عائد مقابل أدنى تكلفة مع أقل مستوى من الخطر المالي.
- ✓ لنظام المعلومات المالية أهمية كبيرة في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل من خلال توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار و في الوقت المناسب و بأقل جهد و بأكبر سرعة و الوصول إلى نتائج صحيحة.
- ✓ تنوع مصادر التمويل داخل المؤسسة يتيح لها فرصة كبيرة في عملية المفاضلة بينها و اختيار المصدر الذي يتماشى مع أهدافها، ويعتبر قرار التمويل من أصعب و أخطر القرارات المالية في المؤسسة كونه مرتبط بأهداف المؤسسة.
- ✓ لبنك الفلاحة أهمية وجود نظام معلوماتي فعال ذو كفاءة في كل مؤسسة من أجل ترتيب و تبني أفضل الخيارات سواء المالية أو التنظيمية في المؤسسة.

الاقتراحات:

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض التوصيات:

- ✓ ضرورة اهتمام الباحثين و المهنين أكثر بموضوع نظام المعلومات المالي .
- ✓ العمل على إجراء دورات تكوينية للموظفين للتعرف بماهية و أهمية نظام المعلومات المالي في اتخاذ القرارات المالية .
- ✓ العمل على وضع شبكة وطنية موحدة لنظام المعلومات المالي لجميع المؤسسات المالية عمومية أو خاصة.
- ✓ ضرورة تحديث وتطوير النظام للتماشي مع التطور التكنولوجي الحاصل من جهة والعولمة من جهة اخرى.

أفاق الدراسة

يمتاز موضوع أثر النظام المعلوماتي المالي ودوره في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة بالحداثة، والثراء في المعلومات وتعدد المداخل التي يمكن التطرق إليها من خلال هذا الموضوع،ونأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك و التعمق أكثر ، تمس بالتفصيل ، وكذا توسيع مجال الدارسة ليشمل كل نواحي ، من مختلف كل الجهات للوصول إلى نتائج دقيقة ،مما يجعل مواصلة البحث فيه أكثر، أما أفاق الدراسة يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- أثر نظم المعلومات المالية على فعالية اتخاذ القرارات التمويلية .
- دور تدريب مستخدمي نظم المعلومات المالية لدعم اتخاذ القرارات التمويلية .
- دور نظام المعلومات المالي في تقييم الفرص الاستثمارية.
- تاثير الذكاء الإصطناعي على تحديد الهيكل التمويلي الأمثل.
- تطبيقات الذكاء الاصطناعي وعلاقتها بنظام المعلومات المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. إيمان فاضل السامراني ، نظم المعلومات الإدارية ، الطبعة 1 ، دار صفاء للنشر عمان ، 2004 .
2. إيمان فاضل السامرائي و آخرون ، نظم المعلومات الإدارية ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الأردن ،2011 .
3. ثناء على القباني ، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإبراهيمية ، الإسكندرية مصر ، 2008 ، ص10 .
4. ثناء علي القباني ، نظم المعلومات و التشغيل الالكتروني، الطبعة 1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011.
5. محمد صالح الحناوي، د. سمية فرياقص، أساسيات الإدارة المالية، قسم الأعمال الإسكندرية، مصر، 1997.
6. أيمن محمد الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان الأردن، 2010.
7. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان بدون سنة نشر.
8. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2008.
9. محمد صالح الحناوي وجلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكتدرية، مصر، 2002.

10. عامر إبراهيم قنديلجي ، إيمان فاضل السامرائـــي ، تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ،2009 .

11. عبد الخفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2002.

12. عبد المنعم مبارك ، صلاح الدين ، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر ، 2001.

13. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

14. فارس ناصيف الشبيري ، غسان سالم الطالب،مبادئ المالية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2012 .

15. كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية الدار الجامعية طبع نشر و توزيع ، الإسكندرية ،1998.

16. كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية طبعة 4 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005.

17. محمد الفيومي محمد ، نظم المعلومات المحاسبية في المنشات المالية ، المكتب الجامعي الحديث للنشر ، مصر ، 1999 .

18. غازي فلاح مومني وعلي محمود حسن،محددات اختيار الهيكل المالي، في شركة الأعمال، دراسة تحليلية لشركات قطاع الخدمات، المرجة في بورصة عمان، دراسة العلوم الالادارية، الأردن، 200.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ-دكتوراه

1. دلال حمودي ، تقييم أداء نظم المعلومات المالية و المحاسبية المعتمدة على الحاسوب ، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2015 .
2. لامية دالي علـــي ، مساهمـــة لتصميم نظام معلومات فعال لتسيير الإنتاج في ظل اقتصاد المعرفة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علوم التسيير كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014.
3. محمود محمد الزيـــــود ، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر 2007.

ب-ماجستير

1. الشيخ ولد محمد ،استخدام نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الموريطانية الاقتصادية للألبان (Top Lait مذكرة ماجيستير .
2. محمد عادل عياض ، محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر 2003 .
3. منذر يحي الداية ، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2009 .

4. وليد مرتضى نوه ، نحو تفعيل نظام دور نظام المعلومات في البنوك للرفع من مستوى أدائها ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص أنظمة المعلومات و مراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2013 .
5. يوسف المثاني ، أثار نظام المعلومات المالي في تحسين كفاءة و فاعلية المصاريف التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية و علوم التسيير ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2004 .
6. عيسى نجمي، دور نظام المعلومات في تفعيل التغيير –دراسة ميدانية في مؤسسة venus، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستيرفي علوم التسسير، تخصص ادارة اعمال ، كلية علوم الاقتصادوالتسسير ،جامعة البليدة، 2009.

ثالثا: المجلات:

1. أحمد قايد نور الدين و هلايلي إسلام ، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04 ، العدد 01 ، جامعة الشهيد حمه الأخضر ، الوادي الجزائر ، 2019.
2. عبد الناصر علك و آخرون ، ابتها طالب ، نظم المعلومات المالية و دورها في توجيه القرارات المالية ، مجلة دراسات إدارية ، المجلد الرابع ، العدد 18 ، العراق 2012.
3. محمود جمام و آخرون ، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل ، مجلة البحوث الاقتصادية و ، العدد الرابع ، الجزائر ، 2015 .

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجاري

قسم علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الاستبانة

عزيزي المشارك،

نحن نقدر وقتك ومشاركتك في هذا الاستبيان. يهدف هذا البحث إلى دراسة دور نظام المعلومات المالي في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان ولاية المدية. يرجى الإجابة عن الأسئلة بصدق وشفافية ووضع العلامة (X) أمام كل إجابة صحيحة

المحور الأول: المعلومات العامة

1-العمر:

أقل من 30 ☐ 30-40سنة ☐ 41-50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

2-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3-المستوى التعليمي:

ثانوي ☐ بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐

دكتوراه ☐

4-القسم الوظيفي:

المالية والمحاسبة ☐ الائتمان ☐ لموارد البشرية ☐ تقنية المعلومات ☐

أخرى .....

5-عدد سنوات الخدمة في البنك:

أقل من 5 سنوات ☐ 5 - 10 سنوات ☐ 11-15 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

العبـــارات	مـدى الموافقـــة				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثاني: نظام المعلومات المالي					
هل تعتقد أن نظام المعلومات المالي في البنك فعال؟					
كيف تقيّم مستوى كفاءة نظام المعلومات المالي في البنك؟					
كيف تقيّم مستوى كفاءة نظام المعلومات المالي في البنك؟					
هل توفر تقارير نظام المعلومات المالي البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة؟					
إلى أي مدى تساهم نظم المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي للبنك؟					
هل توفر تقارير نظام المعلومات المالي البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة؟					
إلى أي مدى تساهم نظم المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي للبنك؟					
هل يتيح لك نظام المعلومات المالي الوصول السهل إلى البيانات التاريخية والتحليلية؟					
ما مدى ثقتك في دقة البيانات المستخرجة من نظام المعلومات المالي؟					
ما هي الميزات التي تود إضافتها إلى نظام المعلومات المالي لتحسين كفاءته؟					

القسم الثالث: الهيكل التمويلي الأمثل					
هل تعتقد أن نظام المعلومات المالي يساعد في تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للبنك؟					
كيف تقيّم دور نظام المعلومات المالي في تحسين القرارات المتعلقة بالهيكل التمويلي؟					
ما هي أهم البيانات المالية التي تحتاجها لاتخاذ قرار تمويلي مثالي؟					
ما هي أهم البيانات المالية التي تحتاجها لاتخاذ قرار تمويلي مثالي؟					
هل تعتقد أن تحسين نظام المعلومات المالي سيؤدي إلى تحسين الهيكل التمويلي للبنك؟					
كيف تقيم تأثير الهيكل التمويلي على استقرار البنك واستدامتها؟					
هل تعتقد أن البنك يسعى دائمًا للحصول على أقل تكلفة لرأس المال؟					
كيف تقيم نسبة الديون في هيكل رأس المال الحالي للبنك؟					
هل تعتقد أن البنك يستخدم الديون بشكل فعال؟					
هل تعتقد أن إصدار الأسهم هو الخيار الأمثل لتمويل البنك؟					

شكرًا جزيلاً على مشاركتكم القيم